



RÉPUBLIQUE
FRANÇAISE

*Liberté
Égalité
Fraternité*



المجلة الاستراتيجية الوطنية

2022



أعدت السنوات القليلة الماضية المأساة إلى حياتنا والقدر إلى وطننا. وتذكرنا الطموحات التحريفية المستفحلة، والانتهازية غير المقيدة، وأزمات الصحة و المناخ، وعودة الحرب الشديدة على الأراضي الأوروبية، بالارتباط المتبادل العميق بين المشهدين الوطني والدولي في مجالات الغذاء و الاقتصاد و الطاقة. تأخذ مسألة سيادتنا ومقاومتنا في عالم مترابط منعطفًا جديدًا .

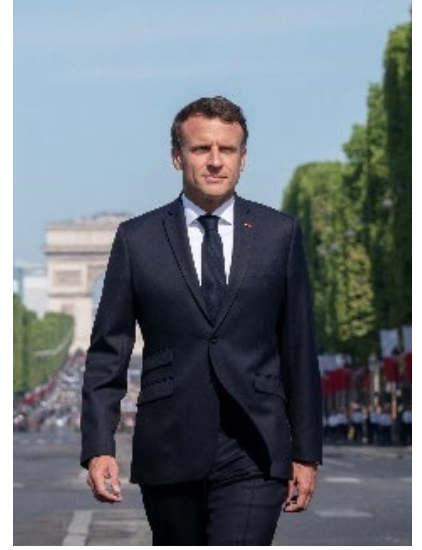
منذ عام 2017، اتخذت فرنسا خيار إعادة الاستثمار في جيوشها، نشر استراتيجية السيادة الفرنسية والأوروبية في مواجهة اضطرابات في التوازنات العالمية. وساهم العامان الماضيان في تسريع وتكثيف التحوّلات.

يحمل تفكك النظام العالمي تحديات ومخاطر يتوجب علينا التعامل معها للحفاظ على حريتنا. في مواجهة الحرب الهجينة الموعومة هذه، رغبت في نهج وطني يميل إلى الاستمرار ويضاف إلى البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي المعتمدة في ظل الرئاسة الفرنسية والمفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو (OTAN) الذي تم إطلاقه بناءً على طلبنا في عام 2019، والذي تم اعتماده أيضًا في تلك السنة.

ويمكننا القول أن المعايير والاستنتاجات التي توصلنا إليها في سنة 2017 تبقى ذات صلة بواقعا الحالي. لم نكن مخطئين، لذلك توجد استمرارية في رؤيتنا، ولكن استمرارية ليست خمولاً في مواجهة التاريخ الذي يتقوى ويتسارع. حان الوقت لتعبئة شاملة أكثر لتسليح أنفسنا بشكل أفضل من جميع النواحي في مواجهة التحديات التاريخية لعالم يميز بين المنافسة الاستراتيجية والمواجهة الاستراتيجية. يتعلق الأمر بتحديد تحاليلنا من أجل استخلاص استنتاجات فعّالة.

أريد فرنسا أن تكون في عام 2030 قد عززت دورها كقوة توازنات، موحدة، مشعة، مؤثرة، محركة للاستقلال الذاتي الأوروبي، وأن تتحمل مسؤولياتها من خلال المساهمة، كشريك موثوق به ومتضامن، في الحفاظ على آليات الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة على القانون الدولي. تسمح استنتاجات المجلة الاستراتيجية الوطنية (RNS) بتعزيز استقلال وقوة أمتنا في السياق الاستراتيجي الجديد الذي نعيشه.

إيمانويل ماكرون



- 5... الجزء الأول التحليل الإستراتيجي.....
- 7... تقدير البيئة الإستراتيجية.....
1. عالم تسوده التوترات المتجددة..... 9
2. وضع التضامن الاستراتيجي على محك المواجهة..... 12
- 15 الجزء الثاني.....
- 15... ..
- 17 التذكير بالمصالح القومية للأمن وتأكيد الوظائف الإستراتيجية.....
1. أولويات فرنسا الأمنية..... 17
2. توسيع الوظائف الاستراتيجية..... 18
3. آثار السياق الأخير على المصالح الأمنية لفرنسا..... 21
- 23 الطموح العام لسنة 2030.....
- 25 الجزء الثالث الأهداف الاستراتيجية العشرة.....
- 27 الهدف الاستراتيجي رقم 1 رادع نووي قوي وذو مصداقية.....
1. البعد الأوروبي للردع الفرنسي..... 27
2. لحفاظ على قوة ردع فعالة ومستقلة وذات سيادة..... 27
- 28 الهدف الاستراتيجي رقم 2 رنسا موحدة ومرنة.....
1. تعزيز قدرة فرنسا على الصمود بشكل جماعي وعميق..... 28
2. التعزيز المستدام لروح الدفاع في المجتمع والدولة..... 28
3. تنمية التآزر بين وزارة القوات المسلحة وكافة أجهزة الدولة..... 28
- 30 الهدف الاستراتيجي رقم 3 اقتصاد يساهم في روح الدفاع.....
1. تأمين الإمدادات الحيوية ومطابقة المخزون والقدرات الإنتاجية..... 30
2. تقليص دورات الإنتاج ودعم الارتفاع التدريجي إلى "اقتصاد الحرب"..... 30
3. تنفيذ التخفيضات في المعايير واللوائح وعمليات الاستحواذ والدعم في منطوق إدارة المخاطر..... 30
- 31 الهدف الاستراتيجي رقم 4 مرونة إلكترونية على مستوى عالمي.....
1. تحسين مرونة فرنسا الإلكترونية، شرط للسيادة..... 31
2. تعزيز إنجازات النموذج الفرنسي..... 31
3. الاستثمار على المدى الطويل لتحقيق أفضل مستوى من المرونة الإلكترونية..... 31
- 32 الهدف الاستراتيجي رقم 5 فرنسا حليف مثالي في منطقة اليورو الأطلسي.....
1. المساهمة في زيادة القيمة المضافة التشغيلية للتحالف..... 32
2. تعزيز الدور الأساسي والفريد لفرنسا داخل الحلف..... 32
3. أن تكون محرك للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والناطو..... 32

33 الهدف الاستراتيجي رقم 6 فرنسا، أحد محركات الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي.....

1. الاتحاد حول الحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي..... 33
2. تطوير القدرات الصناعية الدفاعية الأوروبية..... 33
3. تعزيز قدرات الأوروبيين والاتحاد الأوروبي على العمل..... 33

35 الهدف الاستراتيجي رقم 7 رنسا ، شريك سيادي ومزود أمن موثوق به.....

1. إثبات نفسك كشريك حريص ذو قيمة مضافة عالية..... 35
2. الحد من سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار الأسلحة التقليدية..... 36

37 الهدف الاستراتيجي رقم 8 استقلالية مضمونة في التقييم وسيادة اتخاذ القرار.....

1. تنمية سرعة الذكاء والقدرات الاستخباراتية..... 37
2. تعزيز القدرات الفنية..... 37

38 الهدف الاستراتيجي رقم 9 القدرة على الدفاع والعمل في مجالات هجينة.....

1. تحسين منظماتنا..... 38
2. العمل..... 38
3. تعزيز حماية البنى التحتية الحيوية..... 38

39 الهدف الاستراتيجي رقم 10.....

حرية العمل والقدرة على إجراء العمليات العسكرية، بما في ذلك العمليات عالية الكثافة، في جميع المجالات (متعددة البيئات ومتعددة المجالات).

1. اتخاذ القرار والقيادة..... 39
2. الاتحاد والمساهمة..... 39
3. العمل والاستمرار فيه..... 39
4. تطويق المساحات المشتركة..... 40
5. مواجهة منافسين غير مقيدين..... 40

41 قائمة الاختصارات وأسماء العمليات.....

الجزء الأول

التحليل الاستراتيجي

تقدير البيئة الاستراتيجية

- (1) يمثل الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022 انزلاقًا استراتيجيًا. فهو يؤكد، من جهة، إلى جانب التطورات الهيكلية الأخرى، صحة معايينة تطوّر التهديد المستخلص من المجلة الاستراتيجية للدفاع والأمن القومي لعام 2017، والتي تم تحديثها في عام 2021. ويحرض، من جهة أخرى، على تكييف استجابتنا الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز قواتنا الأخلاقية ومرونتنا وتوطيد حلفائنا وتسريع عصرنة أداة الدفاع لدينا.
- (2) تأكيد. فرضت مفاهيم تشديد المنافسة الاستراتيجية، وإضعاف أدوات بنية الأمن الجماعي، وآثار مواقف التهيب أو الاستراتيجيات العدوانية، التي تخلط بين أنماط العمل العسكري وغير العسكري، والتلاعب بالمعلومات، وحتى التهديد النووي لغرض التهيب، الموصوفة في المجلة الاستراتيجية لعام 2017، نفسها في أعين العالم، ولا سيما في أعين مواطنينا. واقتزنت إزالة القيود عن القوى العالمية والإقليمية التي تسعى إلى تحقيق أجندات تحريفية وسياسات عسكرية انتهازية مع تعزيز الاتجاه نحو التراجعات الانعزالية أو الهوياتية. من ناحية أخرى، فإن عواقب الانتشار، سواء كان تكنولوجيًا أو غير ذلك، واستمرار التهديد الإرهابي لا يزالون أيضًا يفرضون أنفسهم. وتضاف إلى هذه الصورة تحديات عالمية رئيسية أخرى يمكنها أن تغذي اختلالات هامة، مثل آثار تغير المناخ: الحصول على الماء، انعدام الأمن الغذائي، الهجرة؛ الديموغرافيا، إلخ.
- (3) تتطلب منا هذه المعايينة تكييف استجابتنا الشاملة بسرعة، وتسريع جهودنا الرامية إلى تعزيز بروز مفهوم مشترك للدفاع الأوروبي، فضلًا عن استقلاله الاستراتيجي، وتحديث أداة دفاعنا الوطني، وتعزيز نقاط قواتنا الأخلاقية، مرونتنا وتحالفاتنا. كما تعزز الحرب في أوكرانيا توافق قرار رئيس الجمهورية المتخذ في عام 2017 بشأن عصرنة أدواتنا الدفاعية.
- (4) توطيد. يجب علينا مواصلة جهودنا المبدولة، ولكن مع تسريع وتكييف واستكمال موقفنا الاستراتيجي في مواجهة التهديدات التي تشهد تطورات في وتيرتها وطبيعتها ونطاقها. دون أن تحل محل التهديدات الإرهابية أو إدارة الأزمات، تدرج التهديدات في إطار يشهد شدة عالية للمواجهة المحتملة بين القوات النظامية والاستراتيجيات "الهجينة" (الهجمات الإلكترونية والرقمية، والفضاء) أو الحرمان من الوصول لإلقاء النقل على مصالحننا (استغلال نقاط الضعف في التدفقات اللوجستية أو البنى التحتية، والفضاءات الجوية والبحرية).
- (5) من خلال تعزيز مرونتها، ومنح نفسها الوسائل اللازمة للانتقال إلى اقتصاد حرب، وتكييف نقاط وجودها وفقًا لمصالحها الاستراتيجية، والتمحور نحو مناطق صراع جديدة وشديدة الكثافة، فإن فرنسا تتبنى نهجًا شاملًا للعب دورها بالكامل كقوة توازنات وتعزيز نظام دولي مستقر، على أساس احترام القانون وتعددية الأطراف. وتعتزم أيضًا العمل على دعم تعزيز سيادة شركائها بغية تعزيز الاستقرار والأمن في المناطق المعنية.
- (6) تجعل هذه الملاحظة من الضروري للغاية مواصلة جهودنا الرامية إلى تعزيز بروز وتنفيذ مفهوم مشترك للدفاع الأوروبي، فضلًا عن استقلاليته الاستراتيجية، المكملة لمشاركتنا النشطة في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشركائنا المختلفة، من خلال حماية أنفسنا من الآثار الجانبية لتغيير الأولويات الاستراتيجية أو الجغرافية المتقلبة أحيانًا بين هؤلاء الحلفاء.
- (7) الأهداف. على الرغم من أن تسارع التدهور الشامل لبيئتنا والحرب في أوكرانيا لا يشككان في التحليل الاستراتيجي السائد منذ عام 2017، إلا أنهما ييران، مع ذلك، إعادة تقييم قانون البرمجة العسكرية الحالي بناءً على تعريف تم تعديله حسب الأهداف الاستراتيجية الهيكلية (SO) في المجلة الاستراتيجية الوطنية هذه.
- (8) أولاً، تبقى الأساسيات: فرنسا قوة وستظل قوة تتمتع برجع نووي قوي وموثوق [استراتيجية هيكلية رقم 1]، ميزة مهيكلية للحوار الاستراتيجي وحماية مصالحننا الحيوية.
- (9) في الطرف النهائي الآخر، ما يدعم نموذجنا ويمنحه المصدقية هو قوتنا الأخلاقية: فيما يتعلق بالفرنسيين، أي فرنسا موحدة ومرنة [الاستراتيجية الهيكلية رقم 2]، اقتصاد قادر على التحوّل إلى اقتصاد حرب [الاستراتيجية الهيكلية رقم 3]، مرونة إلكترونية من الدرجة الأولى [الاستراتيجية الهيكلية رقم 4]، شروط السيادة الوطنية.
- (10) لكن، لا يمكن لقدرتنا على التأثير في العالم أن تستند إلى مبدأ السيادة لوحده. يفرض مبدأ التضامن نفسه، لا سيما في سياق متدهور. ترغب فرنسا أن تكون حليفًا مثاليًا وصارمًا داخل المنطقة الأوروبية-الأطلسية [الاستراتيجية الهيكلية رقم 5] وفي نفس الوقت كأحد محركات الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي [الاستراتيجية الهيكلية رقم 6] وشريكًا موثوقًا به في علاقاتها الدبلوماسية الدفاعية، مزود أمن موثوق به [الاستراتيجية الهيكلية رقم 7].
- (11) التأثير مبني على أساس استراتيجي. وتمثل هذه الوظيفة الجديدة عنصرًا رئيسيًا في قدرتنا على تعزيز مصالح فرنسا ومواجهة تصرفات منافسينا عبر شبح التهجين بأكمله، وهو جانب أساسي من جوانب التعبير عن القوة اليوم.

12) من خلال دعم الردع المستند إلى القوة المعنوية، بدعم من تحالفاتنا وشركائنا، تسمح لنا قدراتنا العسكرية بإحداث تأثيرات عملياتية لصالح دفاعنا. وهي تستند إلى القدرات السيادية، والاستقلالية في التقدير والفهم - التي تعد خطوة أساسية تعطي معنى للحقائق والنوايا - والتوقع والقرار [الاستراتيجية الهيكلية رقم 8]، والإرادة والقدرة على العمل في المجالات الهجينة في مواجهة الإستراتيجيات العدوانية أكثر فأكثر والرغبة في التحايل من قبل منافسينا [الاستراتيجية الهيكلية رقم 9]، بالإضافة إلى قدرة مثبتة على إجراء عمليات عسكرية عالية الكثافة في مجالات الصراع الممتدة [الاستراتيجية الهيكلية رقم 10].

13) الآفاق. الأهداف الاستراتيجية الموصوفة على هذا النحو تجعل من الممكن هيكلة مشروع سياسي وعسكري في نفس الوقت، وتطوير نموذج الجيش الذي سيتم إدماجه في قانون البرمجة المستقبلي.

14) تتيح هذه المجلة الاستراتيجية الوطنية شرح العناصر الضمنية التي تسترشد بها عملية إعادة التقييم لقانون البرمجة العسكرية المتعامل به. وهي تقترح تفكيرًا يرتكز على العمل والتحويلات الضرورية، على سبيل المثال، في مجال القوى المعنوية ومرونة الأمة من خلال الخدمة الوطنية الشاملة أو اقتصاد الحرب أو فيما يتعلق بنموذج الجيش المستقبلي. وأخيرًا، تسمح المجلة بوضع المبادئ التي سيتم على أساسها نسخ هذه التحويلات في قانون البرمجة العسكرية المقبل 2024 - 2030.

1. عالم تسوده التوترات المتجددة

1.1. من المنافسة إلى المواجهة الاستراتيجية

(15) أصبح تجديد ظاهرة المنافسة الاستراتيجية، الذي تم تحديده منذ المجلة الاستراتيجية للدفاع والأمن القومي لعام 2017 ثم في التحديث الاستراتيجي لعام 2021، على أنه اتجاه طويل الأجل، متاح الآن على المستويين العالمي والإقليمي، في تكوينات تتعمم وتكشف عنها بشكل أكثر وضوحًا. تفاقمت الطموحات التحريفية، مما أدى، من الساحل إلى المحيط الهادئ، مرورًا بشرق البحر الأبيض المتوسط، إلى ظهور العديد من عروض الانتهازية غير المقيدة. وهكذا ننتقل من منافسة كامنة إلى مواجهة مفتوحة من جانب روسيا، وعلى نحو متزايد، إلى منافسة متفاقمة مع جمهورية الصين الشعبية. يذكرنا الوباء وأزمة المناخ وأزمات الهجرة وعودة الحرب الشديدة على الأراضي الأوروبية بالترابط العميق بين المشهد الوطني والدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والطاقة والغذاء. وترسم لنا هذه الأزمات كيف يمكن للنظام العالمي أن يقيد حريتنا في العمل. كما تعد المجلة الاستراتيجية الوطنية لعام 2022 استمرارًا واستكمالًا للبوصلية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي والمفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، اللذان تم تبنيهما هذا العام. وهي تهدف إلى تنفيذ هذه الاستراتيجيات من خلال دمج خصوصياتنا الوطنية.

(16) أصبحت ممارسات الاعتراض والانتفاخ على النظام الدولي القائم على التعددية وسيادة القانون، سواء انعكست في الأمم المتحدة، أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OIA) أو في إعادة تنشيط مناطق النزاع، شائعة ومتنوعة، تضاف للانتهاكات السابقة (مبادئ هلسنكي، معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى (FNI) واتفاقية السماوات المفتوحة (Ciel ouvert)، مذكرة بودابست، إلخ). وتشهد مجموعة الاتفاقات والمعايير التي تم وضعها منذ نهاية الحرب الباردة انهيارًا بتسارع حاد منذ عام 2014، على الرغم من أن أسبابه غير حديثة. على سبيل التوضيح، من الاتفاقيات التي ساهمت، حتى وقت قريب، في استقرار التوازنات الأوروبية الأطلسية، لم يبق اليوم سوى معاهدة ستارت الجديدة، المحكوم عليها بالانتهاء في عام 2026 وخلافتها غير مؤكدة. وتجد بنية الحد من التسلح هذه، التي تم تجاوزها وإفراغها من جوهرها عندما لا يتم التنديد بها بشكل مباشر، نفسها اليوم ضرورة أكثر وأكثر ضعفًا من أي وقت آخر منذ ما يقرب من أربعين عامًا.

2.1. تبلور العدوات الرئيسية

روسيا: طموحات تحريفية معلنة

(17) تنتهج روسيا استراتيجية التشكيك في الأمن الأوروبي، وتمثل الحرب التي شنتها ضد أوكرانيا بتاريخ 24 فبراير/شباط 2022 أكثر المظاهر انكشافًا ووحشية. في إطار تنفيذ طموحها للحصول على السلطة المتصورة على أنها معارضة لما تشير إليه روسيا باسم "الغرب الجماعي"، فضلت موسكو منذ فترة طويلة نهجًا غير مباشر، مراهنة في المقام الأول على عمل تقويض سياسي - دبلوماسي: حرب المعلومات والتدخل، طرق عمل يصعب نسبها، البحث عن انفصال لدول المحيط الأطلسي، وما إلى ذلك. دون أن تختفي، تقترن هذه الاستراتيجية الآن بالرغبة في الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة، وتتجسد في حرب العدوان التي شنتها على أوكرانيا. بإعادة كتابة التاريخ والسردي الوطني، تؤكد الدائرة الحاكمة في روسيا بشكل علني أكثر طموحها الإمبراطوري من خلال منطق توازن القوى.

(18) سيشكل مستقبل القوة العسكرية الروسية في نهاية هذه المحنة تحديًا كبيرًا للحلف الأطلسي وأوروبا على مدى العقود المقبلة، كما يؤكد بقوة المفهوم الاستراتيجي المعتمد بقمة مدريد والبوصلية الاستراتيجية المعتمدة تحت الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي (PFUE). وأيا كانت نتيجة الحرب، فإنها ستكون قد تسببت في استنزاف كبير للإمكانات البشرية والمادية للقوات الروسية. وستواجه الحاجة إلى تجديد هذه الإمكانيات آثار العقوبات على الاقتصاد الروسي والقاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية (BITD)، لكن من الأرجح أن تظل ممولة إلى حد كبير. ويمكن أن يؤدي الضعف المستمر لقواتها النظامية إلى إعطاء موسكو مجالًا أكبر لمزيد من أنماط المواجهة غير المباشرة مع تعزيز دور أسلحتها غير النظامية في استراتيجيتها.

(19) يستوجب الانفصال الذي أحدثته الحرب ولاراجعية الخيارات الاستراتيجية الروسية توقع مواجهة مع موسكو، على شكل ثلاثي من التنافس - الاحتجاج - المواجهة، على المدى الطويل وفي مناطق وفضاءات متعددة. ويتجسد هذا التطور نحو المواجهة بشكل فعلي في إفريقيا، من خلال المناورات الدبلوماسية الهجومية المرتبطة بالهجمات الإعلامية المعادية للغرب واستخدام مرتزقة. وترى موسكو في هذه الحرب الهجينة المعولمة مقابض ملموسة على المسارح الخارجية وفي البيئات التي تهجر نحوها الآن أشكال عمل جديدة. وهكذا يوفر كل من البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، منطقة البلطيق، البلقان، شمال المحيط الأطلسي، وكذلك إفريقيا والشرق الأوسط، احتمالات مواجهة طويلة مقرونة بخطر وقوع حوادث متصاعدة محتملة.

جمهورية الصين الشعبية: التأكيد

(20) بصرف النظر عن استمرارهما الدائم في السلطة، لا يزال هدف الحزب الشيوعي الصيني (PCC) وجيش التحرير الشعبي (APL) أخذ مكان الولايات المتحدة كقوة رائدة في العالم. بالنظر إلى القوة الأمريكية والنموذج الغربي في حالة الانحدار، يعتقد النظام الصيني أن القيادة الغربية في النظام الدولي قد ضعفت، وأنه يمكنه إضعافها أكثر من خلال الاستفادة من نفوذها الجديد. على هذا النحو، يراهن الحزب الشيوعي الصيني على سلبية غالبية الدول غير الغربية فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا لتغذية خطاب يكشف معارضة "الغرب ضد البقية". لكن بعيدًا عن الأيديولوجيا والحرب في أوكرانيا، فإن هذا التشكيك يغذي المجالات السياسية (دعاية انحدار الغرب) والاقتصادية والتكنولوجية (السلب والحرب التجارية)، والعسكرية

(نمو الترسانة النووية، عصنة جيش التحرير الشعبي، نقاط الدعم في الخارج)، والدبلوماسية (موقف أكثر حزمًا في المنتديات الدولية، اللجوء إلى ميزان القوى على المستوى الثنائي أو إلى صيغ بديلة متعددة الأطراف، مثل 1 + 14 أو المنتدى حول التعاون الصيني الأفريقي).

21) عصنة الجهاز العسكري الصيني مستمرة وتسمح لجيش التحرير الشعبي بدعم استراتيجية حازمة بشكل متزايد، بما في ذلك على المستوى العسكري، سواء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولا سيما فيما يتعلق بالوضع الراهن في مضيق تايوان، ولكن أيضًا في مناطق أخرى من العالم حيث تخلق دبلوماسية عملاء، خاصة في إفريقيا. ويسمح كل من الطبيعة السياسية لجيش التحرير الشعبي والاندماج المدني العسكري المنتشر في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية أيضًا بنطاق غير مسبوق من الإجراءات الهجينة. هذا النطاق غير مفيد في الممارسة، وفي هذه المرحلة، إلا من قبل اختيار جمهورية الصين الشعبية بمعارضة بنية الأمن الدولي من الداخل.

22) يفتح التقارب الاستراتيجي المتنامي بين جمهورية الصين الشعبية وروسيا آفاقًا لنزاع أكبر مع الهيئات الدولية، موجهاً ضد صياغة الأهداف الغربية ويوفر فرصًا للتوافق السياسي في مواجهة الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص. أدت الرغبة المشتركة في رفض أو إسكات الاختلافات من أجل مواجهة النفوذ الغربي، ولا سيما في سياق الحرب في أوكرانيا، إلى بروز أشكال خاصة من التعاون. هذا الوضع مرئي في المقام الأول على المستوى الدبلوماسي وعلى مستوى حرب المعلومات. على المستوى الهيكلي، الخلل في العلاقات الصينية الروسية لصالح بكين من المتوقع أن يتعمق مع الأزمة الأوكرانية. ومن المحتمل أن تكون الآثار السياسية والاستراتيجية والتكنولوجية كبيرة بالنسبة للحكومة العالمية.

23) الفحص، على المدى الطويل، للتماسك الغربي وتأثير العقوبات والحظر على روسيا سيعطي جمهورية الصين الشعبية مؤشرات قيمة حول نطاق أدوات الإكراه الاقتصادي التي يمكن استخدامها ضدها في حالة حدوث أزمة كبيرة.

3.1. الديمقراطيات المعارضة والتي تم إضعافها في معركة النفوذ

24) في سياق منافسة ومواجهة استراتيجية متزايدة الشدة، تم إضعاف موقف الديمقراطيات الليبرالية لأنها تدافع عن نظام دولي أسسه (القانون الدولي، تعددية الأطراف، القيم، وما إلى ذلك) مشكوك فيها بشكل علني من قبل عدة دول. يتم الحفاظ على هذه الديناميكية من خلال تواجد الاستياء تجاه الموروثات السياسية، الاستعمارية في بعض الأحيان، من تصورات عدم المساواة في التنمية، والتي يتردد صداها مع ترسيخ الديكتاتوريات والأنظمة غير الليبرالية في جميع أنحاء العالم. وتساهم هذه الديناميكيات في زيادة صعوبة فهم التغييرات في بيئة عملياتنا وتوقع الأزمات.

25) يتجلى هذا الوضع في مجال التأثير والتصورات. وتوسى العمليات الروسية والصينية في هذه المنطقة إلى إضعاف أنظمتنا السياسية وتماسكنا الوطني، مع تأجيل أو حتى خلق تأثيرات الاصطفاف ضدها، كما يتضح ذلك من الحرب في أوكرانيا. وبراهن خصومنا على تشويه سمعة الخطاب الغربي القائم على القيم الإنسانية وعدم التناسق في العلاقة مع المعايير واحترام القانون الدولي الإنساني.

26) يستخدم منافسون القانون كسلاح يوجهونه ضد مصالحنا لضمان نفوذهم. كأداة للتهجين، يمكن تقسيم الاستخدام الاستراتيجي للمعيار (أو الحرب القانونية) إلى ثلاثة محاور رئيسية: الاستعمال الآتية المتزايد من قبل دول معينة لحقها الخاص، ولا سيما من خلال الحصانة الدولية؛ استخدام أو اختلاس أو التحايل على المعيار الدولي؛ واستغلال نقاط الضعف القانونية والقضائية الناتجة عن قانوننا المحلي أو التزاماتنا الأوروبية.

27) أخيرًا، يجب على الدول الغربية أن تدمج حتمية اللحاق والانتشار في المجال التكنولوجي الذي يتأكد. يساعد هذا الشكل من معادلة المستويات التكنولوجية على استعادة تقدير الأهمية للأرقام. ويملك منافسون الاستراتيجيون، الذين يتبعون في بعض الأحيان نهجًا أكثر مرونة ويحوزون على أحجام أكبر، القدرة على زعزعة التوازنات الإقليمية، مثل إيران في المجال الباليستي. في الوقت نفسه، فقدت الأنظمة متعددة الأطراف المكافحة ضد هذا الانتشار فعاليتها، حيث قوضتها روسيا من الداخل في معظم الحالات. ويفرض عمالقة التكنولوجيا (GAFAM)، أو جهات فاعلة خاصة أخرى، أنفسهم كجهات فاعلة غير حكومية يجب دمج مساهماتها النشطة أو السلبية كبيانات إدخال منذ مراحل المعارضة.

4.1. الصراع بين عودة الحقيقة النووية والشدة العالية والتهجين

28) تتميز الدروس الأولى للحرب في أوكرانيا بالتهديد بالتصعيد النووي وابتداله من قبل دولة مسلحة نوويًا. إلى جانب انهيار بنية الحد من التسليح واستمرار أزمات الانتشار، من المرجح أن يؤدي استخدام روسيا للخطاب النووي الهجومي لدعم غزو أوكرانيا إلى إضعاف التوازنات الاستراتيجية وتعزيز الانتشار على المدى الطويل. وسيشكل نجاح المناورة القسرية المدعومة بالأسلحة النووية سابقة خطيرة. ويشكك التهيب والتهديد عبر الإكراه الروسي في ظل الأسلحة النووية في جهود الشفافية العقائدية للدول الخمس الكبرى.

29) يتميز الجيل الجديد من الحروب التي تقودها روسيا بالعودة إلى استراتيجية شاملة تجمع بين الإجراءات الهجينة والعمليات شديدة الكثافة في العمق. وتؤكد الاستنتاجات من هذا الالتزام الرئيسي في إطار القبو النووي للمعتدي على أهمية التنسيق المثالي للعمل بين الوزارات والجيش، متعددة البيئات ومتعددة المجالات (M2MC)، فضلاً عن الحاجة إلى التكتل وكثافة العمل بين الجيوش. تستدعي الحاجة إلى تصميم قواعد

للمنافسة الاستراتيجية تسمح لنا بالإشارة إلى تصميمنا ومنع وتوجيه خيارات التصعيد لمنافسين يعملون وفقاً للإكراهات وفي سجلات مختلفة عن سجلاتنا.

(30) إن التعددية القطبية النووية المحتواة نسبياً حتى الآن يمكن أن تتخذ شكلاً غير منظماً أكثر. ويفسر ذلك على وجه الخصوص من خلال التشكيك في الأطر الدولية والضمانات الأمنية، ومسارات التوسع للقوى النووية القائمة بشكل فعلي واكتساب ثقة الجهات الفاعلة الإقليمية. فمن ناحية، قد يؤدي النمو الكمي والنوعي للترسانة النووية الصينية، جنباً إلى جنب مع السلوك الروسي، إلى تهديد الجهود المبذولة للحفاظ على اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية التي تحكم ترسانات الحائزين الرئيسيين. من ناحية أخرى، بخلاف حالي كوريا الشمالية وإيران، يمكن أن يتعرض نظام منع الانتشار لتوترات متجددة. وسيوفر تقاطع كل من انتشار ناقلاتها (الصواريخ الباليستية والصواريخ الجوالة، والطائرات بدون طيار، وما إلى ذلك)، وتشديد المواقف العسكرية وتطوير قدرات منع الوصول، المزيد من القدرات المزعجة لعدد من القوى الإقليمية.

(31) أبرزت الاستراتيجيات الهجينة تأثيرها عبر مساح متعددة. وتستمر آثارها في الانتشار عبر إفريقيا ووسط وشرق البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الهادئ. وتستغل هذه الاستراتيجيات الصعوبة التي تواجهها الدول الغربية في توفير استجابة فعالة متوافقة مع احترام الالتزامات والمعاهدات والمبادئ السياسية على أساس النظام الدولي. كما تنفذ روافع متنوعة، ويتم نشرها وفقاً لجغرافيا مصالح الجهات الفاعلة التي تنفذها، مما يسمح لها بالتأثير على مصالح فرنسا بتكلفة أقل، في البر الرئيسي لفرنسا وفي أقاليم ما وراء البحار وكذلك في الخارج. المساحات المشتركة (الفضاء السبيرياني والفضائي وقاع البحر والمساحات الجوية البحرية) هي اليوم موضوع تنافس قوى متجدد. وتعكس الإجراءات التي تم تنفيذها بالفعل تملك جميع الحكومات لقواعد متوفرة في هذه المناطق على اللوحة الثلاثية الكاملة: التنافس - الاحتجاج - المواجهة. وتزايد أهميتها التشغيلية والجغرافية في حين أن القواعد المشتركة التي تحكمها غير كافية أو ضعيفة أو متنازع عليها.

(32) من بين مجالات التهجين، تستخدم الدول بشكل منهجي الأسلحة السبيريانية للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية أو في سياق التوترات الجيوسياسية. بصرف النظر عن تنمية القدرات الهجومية، يتم تطوير أسلحة وأدوات التجسس الإلكتروني متقدمة وجاهزة للاستخدام تدريجياً من قبل الشركات الخاصة. ويزيد سباق التسلح الإلكتروني هذا من خطر التصعيد، الذي لا تتم مشاركة مفهوم مرحله. إن تهديد الجريمة الإلكترونية، والذي وصل إلى مستوى غير مسبوق من التعقيد وإزالة القيود، يشكل تحدياً استراتيجياً لأمنا القومي.

5.1. بؤر الأزمات والانتهازية الإقليمية

(33) يتوافق إعادة التركيز الأمريكي على المنافسة الاستراتيجية مع جمهورية الصين الشعبية بإعادة تشكيل ميزان القوى بين القوى الإقليمية. في الشرق الأدنى والأوسط، يتزامن اكتساب الثقة الدبلوماسية والعسكري لبعض القوى الإقليمية مع زعزعة استقرار البلدان الهشة بشكل فعلي. ويساعد استمرار أزمات الانتشار (إيران، كوريا الشمالية، وسوريا للأسلحة الكيماوية) على تغذية مراكز زعزعة الاستقرار الإقليمي هذه. كما تؤثر هذه الديناميكيات على مصالحن الاستراتيجية لأنها مصحوبة بإعادة ترتيب الاتفاقات والتحالفات وعلاقات القوة داخل المنطقة. عدم الثقة في الغربيين والمعايير التي يروجون لها هي حجر الأساس لسياسات نفوذ روسيا وجمهورية الصين الشعبية، في إفريقيا وكذلك في الشرق الأدنى والشرق الأوسط. وضمن نطاق أوروبا نفسه، من المحتمل أن يشكل البلقان الغربيون، على المدى القصير، منطقة هشاشة قد تسعى هذه البلدان إلى استغلالها لتقسيم أوروبا وإضعافها.

(34) ستستمر الحركة الجهادية الدولية في الانتشار وتشكل تحدياً أمنياً خلال العقد المقبل، سواء بالنسبة للغربيين أو للدول الضعيفة في العالم الإسلامي، من إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا. من خلال استغلال الأراضي الخصبة المواتية (فشل الحكم، الفساد المستشري، الافتقار إلى العدالة الاجتماعية، والمنافسة الاستراتيجية)، ستساهم في تأجيج مراكز الأزمات وزعزعة الاستقرار، في بلاد الشام، في شمال إفريقيا، كما في الساحل وغرب إفريقيا، التي سيتم لأجلها البحث عن ردود عسكرية بدعم من الشركاء المحليين.

(35) الحرب في أوكرانيا هي أيضاً تذكير بكيفية تفاعل الأزمات الإقليمية والتحديات العالمية وتعزيز بعضها البعض. وتبرز الطاقة مرة أخرى كقضية أساسية ورافعة جيوسياسية. إن جغرافية المنتجين وطرق الإمداد - التي يحتمل أن تتطور - تغذي التنافسات في مجال الطاقة التي تعيد رسم ميزان القوى. وتعد الطبيعة الاستراتيجية للتدفقات قضايا التحكم في الموارد لأن العديد من المحطات وخطوط الأنابيب (خطوط أنابيب الغاز وأنابيب النفط) متواجدة في مناطق التوتر. وبالمثل، سلطت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا الضوء على أهمية الغذاء كأداة للتأثير والقيود من طرف بعض الأنظمة. يظهر الأمن الغذائي من جديد كضرورة حتمية للاستقرار السياسي المحلي للعديد من الدول. وسيؤدي تسارع آثار الاحتباس الحراري، الذي قد يقترن بأزمة غذاء عالمية، إلى تفاقم ظاهرة الهجرة، سواء التلاعب بها أم لا، وخلق مناطق جديدة للتوتر، من المرجح أن تؤثر على التماسك الغربي وداخل كل بلد. سوف تجد أقاليمنا ما وراء البحار نفسها معرضة بشكل متزايد للعواقب الأمنية لهذه الاتجاهات الأساسية (زيادة النهب، كوارث طبيعية أكثر عنفاً وأكثر تدميراً، ضغط الهجرة، وما إلى ذلك)، والتي قد تتطلب التزاماً قوياً من القوات المسلحة.

(36) تشكل الحرب في أوكرانيا أيضاً خطر العودة إلى إرهاب الدولة. إن إزالة القيود عن سلوكات روسيا يجعل إمكانية استعادة الأسلحة بجميع أنواعها من المسرح الأوكراني في خدمة الجماعات التابعة (الوكلاء) أو الجماعات الإرهابية. ويمكن استخدامها ضد مصالحنا، بالإضافة إلى حملة تضليل.

2. وضع التضامن الاستراتيجي على محك المواجهة

(37) إن تسارع مخاطر الصراع والتوسع السريع في ميادين المواجهة يؤكدان الحاجة إلى تحالفات استراتيجية ومبدأ التضامن الذي يبينها. ويجب تقييم هذا التضامن الاستراتيجي وفقًا لما إذا كانت فرنسا هي المستفيد أو المورد الوحيد أو أحد مكوناته، سواء داخل الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو أو التحالفات، على سبيل المثال ضد داعش أو في شريط الساحل والصحراء.

(38) إن تدهور البيئة الدولية، وخطر الاستراتيجيات الانتهازية التي تواجهها مصالحن الممتدة وتنوع مجالات العمل، تسلط الضوء على الصعوبة الهائلة التي تواجهها فرنسا في الاستجابة وحدها لجميع التحديات (أوروبا الشرقية والشمالية، البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، والشرق الأدنى والشرق الأوسط، والهند والمحيط الهادئ وأفريقيا والقطب الشمالي وما إلى ذلك). إن قوة شراكتنا، والحفاظ على مستوى عالٍ من قابلية التشغيل البيئي مع الولايات المتحدة، وقدرتنا على بناء تحالفات إستراتيجية دائمة أو مؤقتة في بيئة متغيرة ستؤثر بالتأكيد على تأثيرنا الشامل وثقلنا في تطوير بيئة أكثر استقرارًا. وستسمح لنا أيضًا بالتوقع - وبالتالي منع - الآثار الجانبية المحتملة للمنافسة، أو حتى المنافسة بين الحلفاء.

1.2. أوروبا عند مفترق طرق لتصبح عاملاً استراتيجياً

- (39) تم إحراز العديد من التطورات في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالدفاع الأوروبي، سواء في مجال القدرات - إنشاء صندوق الدفاع الأوروبي (FED)، وتنفيذ التعاون المنظم الدائم (CSP)، وتعزيز عملية القدرة الأوروبية - في مجال العمليات مع إنشاء مرفق السلام الأوروبي، أو في المجال الاجتماعي مع التعامل مع أزمات الهجرة.
- (40) يعد اعتماد بوصلة استراتيجية طموحة في مارس/آذار 2022 خطوة أولى ورمزاً للرغبة المشتركة في تعزيز الاتساق في تحديد ومتابعة أهدافنا الاستراتيجية. وسيكون تنفيذه حاسماً في تعزيز قدرة الاتحاد على العمل بحلول عام 2030، ولا سيما في مجال العمليات وفي المجالات الاستراتيجية المتنازع عليها. علاوة على ذلك، يعد رفع بند عدم مشاركة الدنمارك في سياسة الأمن والدفاع المشتركة (PSDC) إشارة إيجابية.
- (41) لا يزال تطوير قدرة حقيقية للعمل السياسي العسكري في أوروبا في بيئتها المباشرة هدفاً. من حيث القدرات، تجعل قرارات قمة فرساي (10 و11 مارس/آذار 2022) من الممكن بدء جهد جديد، والذي يجب أن يستمر مع جميع الشركاء الأوروبيين. ويجب القيام بعمل كبير لمواصلة تطوير ثقافة استراتيجية مشتركة، ضرورية لبروز الدفاع الأوروبي. يهدف الإعلان المشترك الصادر في 21 سبتمبر/أيلول 2021 بشأن الاستراتيجية الأوروبية للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وتكثيف النظام البحري الأوروبي في شمال غرب المحيط الهندي على المدى الطويل إلى فرض الاتحاد الأوروبي كعامل ذي مصداقية ومورد أمان وأمن بحري لدول المنطقة. وتشغل هذه الديناميكية بالفعل في الخليج العربي الفارسي (EMASoH / AGENOR) وفي شرق البحر الأبيض المتوسط (QUAD MEDOR).
- (42) سيكون تعميق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ضرورياً لزيادة تعزيز الاستقلال الاستراتيجي الأوروبي والعلاقة عبر الأطلسي.
- (43) أخيراً، تم تكتيف جهودنا التعاونية على المستوى الأوروبي، متجهين نحو شركاء أكثر تنوعاً تم إطلاق معهم تعاون قطاعي واسع النطاق، سواء كان ذا قدرة أو بُعد تشغيلي أو من خلال إقامة شراكات استراتيجية.

2.2. تعزيز التحالف الأطلسي في السياق

- (44) اليوم، يبقى الناتو الأساس والإطار الأساسيين للأمن الجماعي لأوروبا. بالنسبة لغالبية شركائنا الأوروبيين، تفرض هذه الملاحظة نفسها بقوة متجددة من خلال عودة الحرب في القارة والمواجهة المفتوحة والدائمة مع روسيا، كما يتضح ذلك من طلبات العضوية المقدمة من قبل فنلندا والسويد.
- (45) الفترة التي بدأت في عام 2014 عبر ضم شبه جزيرة القرم وتغذية الصراع في دونباس، وهي إشارات ملموسة على تزايد العدوان العسكري الروسي، أجبرت الناتو على بذل جهود تكثيف كبيرة. وقد تجلى هذا الوعي الجماعي في رفع الاستثمارات مع وصول ثلث الحلفاء حيث تم تجاوز 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ميزانياتهم الدفاعية. ويجب أن يستمر هذا الجهد الواضح في إطار العودة الجماعية ضد خصوم لا يعرفون أي قيود. هذا التطور مفيد فيما يجعل شركائنا الأوروبيين أقرب إلى وجهات نظرنا التي تستوجب علينا وبشكل جماعي تحمل المزيد من مسؤولية الدفاع.

3.2. المحور الأمريكي

- (46) بالنسبة للولايات المتحدة، تمثل جمهورية الصين الشعبية أولوية استراتيجية طويلة المدى، حيث قامت بإطلاق حركة أساسية منذ عام 2007. يروي هذا التركيز العديد من مجالات السياسة الأمريكية والعلاقات مع الحلفاء التقليديين ومكانتها في المنتديات متعددة الأطراف.
- (47) يُنظر إلى واشنطن على أنها تبحث عن صيغة تسمح لها بتخفيف التزاماتها في المسارح الإقليمية التي تبدو الآن ثانوية بالنسبة لها (إفريقيا والشرق الأوسط)، مع تعزيز أمن شركائها في نفس الوقت. يمر هذا الهدف، على سبيل المثال، عبر جهود تواصل شبكات شركائها في الشرق الأوسط (اتفاقيات أبراهام) وإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقيات في أشكال خاصة حول الطاقة والمشاريع السياسية والعسكرية (منتدى جزر المحيط الهادئ على سبيل المثال). كما يشجع إعادة التوضع هذا بالفعل دول المنطقة على الاستثمار في إدارة أمنها.
- (48) عبر الحرب في أوكرانيا، ظهرت الولايات المتحدة مرة أخرى كمزود رئيسي للأمن الأوروبي، وذلك من خلال نطاق جهود إعادة التأمين والدعم العسكري لأوكرانيا. احتمال إضعاف الاستثمار الأمريكي في المناطق ذات الاهتمام الأوروبي (إفريقيا والشرق الأوسط)، التي هي أكثر عرضة للأهداف الأحادية للقوى الوسيطة وتفاقم الآراء المعادية للغرب، التي يمكن لها أن تؤثر على قدرتنا على المساهمة بشكل دائم في أمن واستقرار هذه المناطق.

4.2. تجديد شراكاتنا

- (49) ترفض فرنسا، قوة التوازنات، أن تغلق نفسها في منطق تكتلات. من المهم الحفاظ على هذا التوضع القديم والأصلي في البحث عن علاقة متوازنة مع حلفائنا. وتملك فرنسا تاريخاً طويلاً في إقامة شراكات استراتيجية في مناطق اهتمامها، حيث يجب أن يجد فيها شركائنا الأمن والاستقرار والتنمية.

50) نحن نواجه في أفريقيا تحديات أمنية وإنسانية كبرى. لا يزال التهديد الإرهابي قويًا في قطاع الساحل والصحراء ويمتد باتجاه خليج غينيا. يقوم الفاعلون الروس، بما في ذلك الشركة العسكرية الخاصة Wagner، بأفعال تتعارض مع مصالحنا، حيث يترجم التزامهم بتدهور الوضع الأمني، منطلق نهب الموارد الاقتصادية، العديد من الانتهاكات التي وثقتها الأمم المتحدة وإضعاف كبير يتزايد باستمرار للدول التي تلجأ إليها. وتمارس جمهورية الصين الشعبية قبضتها على البنية التحتية والاقتصاد والديون، وتخلق بذلك مخاطر التبعية لشركائنا، ولكن أيضًا التجسس والقيود على بيئتنا التشغيلية.

51) مع منطقة أمريكا اللاتينية باعتبارها منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يمكن لفرنسا أن تعزز تعاونها وتوطد العلاقات مع أقاليمنا ومناطقنا ومجتمعاتنا ما وراء البحار مع بيئتها المباشرة.

52) إن قدرة بعض المنافسين على تقديم نماذج بديلة، في أغلب الأحيان بمنطق تصالحات، أقل تأطيرًا من خلال الاهتمامات المعيارية، لها تأثير كبير أيضًا، لا سيما في مواجهة الدول الواقعة تحت ضغوط سياسية أو اقتصادية أو غذائية.

الجزء الثاني

التحديات الواجب التغلب عليها

التذكير بالمصالح القومية للأمن وتأكيد الوظائف الإستراتيجية

- 53) تغطي مصالح فرنسا جميع العوامل التي تساهم في أمنها وازدهارها وتأثيرها. وبشكل خاص، يمكننا تسليط الضوء على:
- حماية التراب الوطني، بما في ذلك ما وراء البحار، والمواطنين الفرنسيين، من التهديدات الخارجية ومحاولات زعزعة الاستقرار الداخلي، بما في ذلك التهديد الإرهابي؛
 - أمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأوروبية الأطلسية بموجب المعاهدات التي نلتزم بها؛
 - الاستقرار في منطقتنا بالنظر إلى التداعيات الفورية لأي أزمة ناشئة على أراضينا، حضارتنا وفي أقاليمنا ما وراء البحار؛
 - حرية الوصول إلى المساحات المشتركة (الفضاء السيراني، والفضاء، وقاع البحار، والمساحات الجوية والبحرية، والأقطاب)، التي يتم التنازع عليها الآن من خلال إعادة النظر في النظام الدولي القائم على القانون وتأكيد منطق القوة.
- 54) أصبح الدفاع عن هذه المصالح الآن أكثر تعقيدًا بسبب الاستخدام الأكثر منهجية للقوة ومنطق التخويف الذي أظهره بعض منافسينا الاستراتيجيين، وبسبب السياق الدولي المتدهور بشكل دائم بسبب عواقب وباء كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا.
- 55) يبقى الرفع الرئيسي لفرنسا لتحقيق ذلك هو الحفاظ بمرور الوقت على سمات استقلاليتها في اتخاذ القرار والعمل السيادي في مواجهة جميع التهديدات التي تنشأ. بصفتها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وسابع أكبر اقتصاد في العالم يتحكم في المنطقة الاقتصادية الخالصة الثانية (ZEE)، ودولة مالكة للسلاح النووي، وعضو مؤسس ومحرك للاندماج الأوروبي، تحوز فرنسا أدوات أساسية لتأكيد مصالحها على الساحة الدولية.
- 56) مع ذلك، فإن تضاعف القيود التي تثقل كاهل مصالحننا يتطلب أكثر من أي وقت مضى أن يكون لدينا وسائل عمل قوية، دائمة وتتكيف مع التطورات الأخيرة في العالم. تساهم أدواتنا الدفاعية في ذلك على عدة مستويات، بمثابة قاعدة لاستقلالنا وحريةنا في العمل في العالم في مواجهة التهديدات بكل أنواعها.
- 57) في هذا الصدد، تبقى المبادئ التوجيهية المشار إليها في عامي 2013 و2017 صالحة تمامًا. ويجب مواصلة تنفيذها بشكل ملموس وتسريعها.
- 58) لقد أثبتنا أن الدفاع عن مصالحنا الأمنية يقوم على ثلاث ركائز: تعزيز استقلاليتنا الاستراتيجية؛ ترسيخ السيادة الأوروبية وتعزيز تحالفاتنا؛ الحفاظ على نظام دولي مستقر يقوم على احترام القانون وتعددية الأطراف.
- 59) على أي حال، تظل المسؤولية النهائية لرئيس الجمهورية في التقييم المستمر لطبيعة مصالحنا والهجمات التي يمكن شنها عليها.

1. أولويات فرنسا الأمنية

1.1. تعزيز استقلاليتنا الاستراتيجية

- 60) الاستقلال الاستراتيجي هو شرط لا غنى عنه لحماية مصالحنا الأساسية. وتشكل قدرات التقدير والقرار والعمل المستقل جوهرها.
- 61) إن حريتنا في العمل وحماية مصالحنا الأساسية مكفولة أولاً وقبل كل شيء بمصداقية الردع النووي، وهو حجر الأساس لاستراتيجيتنا الدفاعية. يهدف الردع بشكل أساسي إلى منع حرب كبرى من شأنها أن تهدد بقاء الأمة من خلال حماية فرنسا من أي عدوان نابع من دولة ضد مصالحها الحيوية وضد أي محاولة للاحتلال. في عالم أكثر غموضًا وتعقيدًا، بينما تنخرط بعض البلدان في مسار مقلق يجمع بين التعتيم والنمو السريع لترساناتها النووية، حتى أنها تثير شبح استخدام السلاح لأغراض التخويف أو الإبتزاز، يبقى الحفاظ على مصداقية ردعنا على المدى الطويل ضروريًا.
- 62) تستند استقلاليتنا أيضًا إلى تعزيز نموذج جيش موثوق به ومتماسك ومتوازن. وهذا يتطلب قوات نظامية يسمح حجمها ومعداتها بارتكاز نووي تقليدي قوي بما يكفي للحفاظ على حرية رئيس الجمهورية في العمل وتجنب الالتفاف على الردع من أسفل.

63) يعتمد الاستقلال الاستراتيجي أيضًا على عوامل أخرى: التماسك الوطني، الاستقلال الاقتصادي والصناعي، تأمين إمداداتنا، التأثير الدولي، لا سيما من خلال دبلوماسية قوية.

2.1. تحقيق السيادة الأوروبية وتوطيد تحالفاتنا

64) لا يمكن أن يقتصر حماية وتعزيز مصالحنا الأساسية على النطاق الوطني لوحده. يجب أن نستمر في المساهمة بنشاط في الدفاع عن المصالح الأوروبية وأمننا الجماعي. وتتطلب هذه الأهداف تعزيز تعاوننا الدولي وشركائنا وتحالفاتنا، أولاً وقبل كل شيء داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناطو)، حيث نحن ملزمون ببعض الضمانات الأمنية (المادة 5 من معاهدة شمال الأطلسي والمادة 42-7 من معاهدة الاتحاد الأوروبي). وسيسمح لنا استثمار الشركات المخصصة، القائمة بشكل فعلي أو التي سيتم إنشاؤها، بصياغة استجابات مشتركة لتحديات معينة وفقًا لمناطق جغرافية محددة.

65) بالإضافة إلى هذه الالتزامات، يجب تقييم مصالحنا في ضوء التداخل المتزايد بين مصالح الدول الأوروبية، والموحدة في مشاركة المصير. تبرز لنا عودة منطوق القوة والحرب في القارة الأوروبية أهمية استمرار وتعميق التكامل بين الأوروبيين من أجل تعزيز:

- تطوير ثقافة استراتيجية مشتركة مطبقة في جميع المجالات (توسيع نطاق العمل المنجز في البوصلة الاستراتيجية لعام 2022)؛
- قدرة الأوروبيين على الدفاع عن مصالحهم الأمنية ضد الاعتداءات المحتملة، لا سيما في جوارهم المباشر، بما في ذلك من خلال تطوير قدرات دفاعية مشتركة تتيح إمكانية التشغيل البيئي بشكل أفضل؛
- العمل الأوروبي المشترك لدعم النظام الدولي القائم على القانون والإدارة متعددة الأطراف للقضايا العالمية (الأمم المتحدة، أنظمة الحد من الانتشار، إلخ)؛
- تأكيد الاتحاد الأوروبي كعامل جيوسياسي.

3.1. الدفاع عن نظام دولي مستقر يقوم على احترام القانون وتعددية الأطراف

66) بالإضافة إلى الالتزامات التي تم التعهد بها لشركائنا في الاتحاد الأوروبي وحلفائنا في الناطو، يجب أن تأخذ مصالحنا في الاعتبار أيضًا الدول المجاورة لنا وتلك التي نرتبط بها من خلال الشراكات أو الاتفاقيات الدفاعية. ويتعلق هذا بمناطق من العالم تنخرط فيها بعض الدول في منافسة إستراتيجية عدوانية بشكل متزايد، وحيث قد تتواجد فيها جماعات غير حكومية قادرة على تهديد مواطنينا بشكل مباشر.

67) فرنسا، بصفقتها قوة توازنات، مدعوة للمساهمة في استقرار وأمن هذه المناطق. ويتطلب منا موقع بعض أراضيها في هذه المناطق الحفاظ على وجودنا وفي جميع المجالات. ويمنحنا ذلك شرعية خاصة للعمل.

2. توسيع الوظائف الاستراتيجية

68) شهدت الوظائف الاستراتيجية المختلفة التي تساهم فيها القوات المسلحة، والتي تم تحديدها في الكتاب الأبيض لعام 2008، تأكيد أهميتها مع تطور البيئة الاستراتيجية. وهي تغطي المعرفة - الفهم - الاستباق، الردع، الحماية - المرونة، الوقاية، التدخل، وحاليًا التأثير.

69) التأثير، بكل أبعاده - الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والرياضية واللغوية والمعلوماتية - هو مجال خلاف، يفرض علينا استجابة منسقة. وبشكل وظيفي استراتيجية جديدة في حد ذاتها.

70) يخدم التعبير الجيد عنها نهجًا متكاملًا يهدف إلى الاستجابة لسلسلة التهديدات المتطورة التي يشكلها خصومنا لمصالحنا وقيمنا وتلك المتعلقة بأقرب شركائنا. في هذا الصدد، فإنها تظل وظيفية لقدرتنا على ضمان التنسيق الجيد على المستوى الأوروبي ومتعدد الأطراف.

1.2. المعرفة - الفهم - الاستباق

71) تروي وظيفة المعرفة - الفهم - الاستباق جميع الوظائف الاستراتيجية الأخرى. الحفاظ على القدرة على التقييم المستقل هو ضمان لاتخاذ قرارات سيادية. وتساهم بشكل مباشر في فهم نوايا منافسينا. تساهم هذه الوظيفة في اقتصاد الوسائل المستخدمة مع بقائها كشرط كفاءة تشغيلية للقوات.

72) تندرج مجالاتها الخمسة في الاستخبارات، معرفة مساح العمليات، الدبلوماسية، التبصر والاستباق، مراقبة المعلومات. وتبرر الأزمات والتمزقات الأخيرة، وكذلك امتداد الصراع إلى مساحات جديدة، تعزيز هذه الوظيفة.

73) يجب أن يركز الجهد على فهم الظواهر للسماح بالاستباق وتسهيل تفاعل القرار. في مواجهة وتيرة تطور الأزمات والتعقيد، ولكن أيضًا مع تشبع المعلومات التي لا صلة لها بالموضوع أو التي يتم التلاعب بها من قبل منافسينا، تعتمد الكفاءة الجماعية بشكل متزايد على القدرة على فرز المعلومات الاستخباراتية وتحديد أولوياتها وتعميمها في أسرع وقت ممكن، لغرض فهم الظواهر التي يصفها.

74) تتضمن وظيفة المعرفة - الفهم - الاستباق بعدًا قويًا للشراكة. لتكون قادرة على الحفاظ على تقييم مستقل للوضع في القضايا ذات الأولوية، يجب على فرنسا أيضًا أن تعتمد على تقييم شركائها إضافة إلى مواردها الخاصة.

2.2. الردع

75) يعتمد الردع النووي على مصداقيته السياسية والتشغيلية والتقنية. لكي تكون قوية، يجب أن يستمر إرواء هذه المصدقية من خلال ثقافة استراتيجية متعمقة، أبحاث علمية ديناميكية ومتطورة، دراية تقنية وتشغيلية يتم الحفاظ عليها باستمرار، سيادة صناعية قوية، والإلمام بالرهانات من قبل مواطنينا.

76) بهدف حمايتنا من أي اعتداء من دولة على مصالحنا الحيوية، من أي منبع ومهما كان شكله، يظل الردع هو الضمان النهائي للأمن والحماية والاستقلال الوطني. وهو يضمن بشكل دائم استقلاليتنا في القرار وحريرتنا في العمل في إطار مسؤولياتنا الدولية، بما في ذلك ضد محاولات الإبتزاز التي يمكن أن تمارس ضدنا في حالة حدوث أزمة. كما يساهم في أمن الحلف الأطلسي وأمن أوروبا.

77) من خلال الانخراط في حركة التجديد، مع الحفاظ عليها عند مستوى الاكتفاء الصارم، يجب أن تظل وسائل الردع متكيفة مع مجموعة متنوعة من المواقف وأن تستمر في تقديم مجموعة واسعة بما فيه الكفاية من أساليب العمل لرئيس الدولة. لهذا، سيستمر الردع في الاعتماد على المكونات المحمولة جواً وعبر المحيطات. من خلال الجمع بين ثلاث قوى نووية ذات خصائص محددة، فإنها تتيح، من خلال تكاملها ونقاط قوتها المتباينة، مجموعة متنوعة من الخيارات ومستوى عالٍ من المرونة والاستجابة.

3.2. الحماية - المرونة

78) تنفيذ وظيفة إستراتيجية مكرسة للحماية - المرونة أمر ضروري في وقتنا الحاضر. مفاهيم الحماية والصمود تكتمل فيما بعضها البعض، فالمرونة شرط أساسي لضمان حماية الشعب الفرنسي والأراضي الوطنية وضمان استمرارية الوظائف الأساسية للأمة. تتطلب هذه الوظيفة تعزيز التعاون مع حلفائنا وشركائنا.

79) تتعلق وظيفة الحماية هذه في المقام الأول بالأراضي الوطنية في البر الرئيسي لفرنسا وما وراء البحار، وكذلك المناطق ذات التواجد القوي أو مناطق التعرض القوي للجاليات الفرنسية في الخارج. لم يعد هذا البعد الجغرافي وحده كافياً للاستجابة لمواضع ضعف الأمة، في مواجهة تبعات اقتصادنا للإمدادات الاستراتيجية وتدفقات الطاقة، فضلاً عن الاستراتيجيات الهجينة التي طورها المنافسون الاستراتيجيون لفرنسا. يجب أن تدمج وظيفة الحماية - المرونة أيضًا المهام الجديدة الناجمة عن عواقب تغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي: السلاح الغذائي، الطاقة، الاكتفاء الذاتي، حماية وتأمين سلاسل القيمة، مساعدة سكاننا، تأمين المناطق والمناطق الاقتصادية الخالصة (ZEE)، الأخذ بعين الاعتبار التهديدات النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (NRBC)، التلاعب بالمعلومات، وما إلى ذلك.

80) تساهم جميع مؤسسات الدولة في تنفيذ هذه الوظيفة. تلتزم الجيوش من جانبها بشكل دائم وبشكل يومي بحماية التراب الوطني والفرنسيين، وذلك في إطار مهام عمل الدولة في البحر أو في الجو، والمهام الداخلية والعمليات العسكرية المحددة. وهي تضمن المواقف الدائمة للسلامة الجوية والضمانات البحرية (PPSA و PPSM)، مما يجعل من الممكن ضمان السيادة الوطنية في المجالين الجوي والبحري، وتشارك في أمن طرق الإمداد والاتصالات. يتم تعزيز هذه الأنظمة اليومية وفقاً للتهديد أو الأحداث الخاصة. ويتطلب تصاعد السلوكات غير الصديقة في نهجنا الإقليمي حياة وسائل قوية للكشف والمعالجة والاستجابة، بما في ذلك في الفضاء وفي الفضاء الإلكتروني. لذلك، فإن قدرات القوات المسلحة بحاجة إلى التعزيز والتعبير عنها في إطار الجهد العام للدولة لمواجهة الأزمات واسعة النطاق.

4.2. الوقاية

81) تتعلق الوقاية بكل من التراب الوطني وعمل فرنسا خارج حدودها. ويشمل تنفيذها تطوير المعايير الوطنية والدولية ومكافحة الاتجار وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونواقلها، وذلك من أجل نزع السلاح وتوطيد السلام. ويساهم دعم استقرار الدول التي تمر بأزمات في منع النزاعات ويحد

من تكلفة التدخل اللاحق. تعتمد وظيفة الوقاية على مجموعة واسعة من سيناريوهات الأزمات أو التصعيد المحتملة، والتي تغطي أعلى الطيف والتنافس بين القوى العظمى، مثل مظاهر صراع سريع التطور.

82) يلعب التمرکز المسبق للقوات العسكرية دورًا رئيسيًا في ممارسة وظيفة الحماية، كما هو الحال بالنسبة للوظائف الاستراتيجية الأخرى. إن تواجد القوات العسكرية الفرنسية في دول ثالثة بالاتفاق معها يساهم بشكل مباشر في تحقيق هذا الهدف.

83) يعتبر نظام التعاون الأمني والدفاعي رافعة غير مباشرة للحماية ضد الأزمات المستقبلية. ويُترجم هذا التعاون من خلال المساعدة المقدمة إلى القوات الشريكة المتحالفة بهدف تزويدها بالقدرة لتأكيد سيادتها.

84) يجب ربط وظيفة الوقاية مع وظيفة التدخل. ويتجسد هذا الربط في القدرة على التعبير عن العزيمة وتوضيح النوايا وصد الخصوم - بما في ذلك في مجال التصورات - من أجل "كسب الحرب قبل الحرب".

5.2 التدخل

85) تخدم وظيفة التدخل ثلاثة أغراض: ضمان حماية مواطنينا في الخارج؛ الدفاع عن مصالحنا ذات الأولوية ومصالح شركائنا وحلفائنا؛ الرقي إلى مستوى مسؤولياتنا الدولية.

86) يمنح أمن فرنسا العمق الاستراتيجي الذي تحتاجه، ولكن أيضًا المصدقية الأوسع التي تحتاجها لضمان موثوقية تحالفاتها وقدرتها على التدريب في التحالف، كدولة إطار. إذا كانت الجيوش الفرنسية تحتفظ بالقدرة على العمل بمفردها، فإن الإطار الطبيعي لمشاركتها خارج الإقليم هو عمل جماعي.

87) إلى جانب الوسائل الضرورية لحماية التراب الوطني، تمتلك القوات المسلحة قدرات تسمح لها بالاشتراك في المجالات ذات الأولوية للدفاع والأمن عن فرنسا: المحيط الأوروبي، منطقة البحر الأبيض المتوسط حتى البحر الأحمر، جزء من إفريقيا - من الساحل إلى إفريقيا الاستوائية - الخليج العربي الفارسي والمحيطين الهندي والهادئ. يجب على فرنسا دائمًا حل مسألة الاستطالة الاستراتيجية لقواتها، وبالتالي استخدام نقاط الدعم التي تستند عليها القوات المتمركزة مسبقًا، وقوى السيادة في الأقاليم ما وراء البحار وشركائها الاستراتيجية.

88) لا يمكن فصل وظيفة التدخل عن الوظائف الأخرى، لا سيما في إطار مشاركة عالية الكثافة. سواء كان الأمر يتعلق بوظيفة المعرفة - الفهم - الاستباق (استباق وتمييز التهديدات للسماح بمجموعة واسعة من الخيارات)، والوقاية (قيمة الإشارة إلى عمليات النشر النشطة لدينا)، والحماية - المرونة (تأمين سلاسل التوريد الخاصة بنا) والردع (مفهوم تآزر بين الموقف التقليدي والردع النووي)، تترجم وظيفة التدخل عبر إجراءات متعددة المناطق ومتعددة المجالات.

6.2 النفوذ

89) تهدف وظيفة النفوذ الاستراتيجي إلى تعزيز مصالح فرنسا وقيمها، والدفاع عنها. هذا جزء أساسي من التعبير عن القوة. في هذا الصدد تتمتع فرنسا بالعديد من المزايا. تتمتع بالفعل بثقل سياسي كبير بسبب مقعدها كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)، ومكانتها كدولة حائزة للأسلحة النووية ووجودها في أقاليم ما وراء البحار، وبنموذج كامل للجيش والقوات المنتشرة في العديد من القارات، وجاذبيتها الاقتصادية، واللغة الفرنسية التي يتحدث بها 300 مليون شخص، وبصورة إيجابية بسبب تأثيرنا الثقافي، والإسقاط الشامل المدعوم بعالمية الشبكة الدبلوماسية والثقافية والتعليمية، وشركائنا الأمنية، إلخ.

90) البعد الجديد المعطى للقدرة على التأثير يأخذ في الاعتبار تسارع واشتداد المنافسة والمعارضة في جميع المجالات، ولا سيما في مجال التصورات. تذكرنا العدوانية التي يظهرها منافسوننا بأنه لا يمكن اعتبار أي شيء مفروغًا منه: بالإضافة إلى مصالحنا الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية، فإن المعارك الجديدة من أجل النفوذ تضع على المحك قدرتنا على إعادة إحياء النموذج الفرنسي والأوروبي وتعزيز فهم التزام فرنسا على الساحة الدولية وقبوله. لذلك يجب أن نحمل بشكل مباشر ميزان القوى في هذا المجال للدفاع عن المصلحة الوطنية.

91) النفوذ هو أولاً وقبل كل شيء جزء من استراتيجية طويلة المدى. سياسة عالمية تُقاد وتُنسَّق على المستوى الوزاري، وتعتمد على القدرات التي ترافق خطابنا وعملانا وتضفي الشرعية عليه، والتي يجب نشرها في جميع المجالات الممكنة (تدريب الجنود الأجانب وتنظيم الشبكات، والمساهمة في البحث الجامعي، والمساعدة على التنمية الاقتصادية، وما إلى ذلك). كما أنه يحث على المعرفة بأدوات النفوذ التي ينشرها شركاؤنا ومنافسوننا وخصوصًا.

92) جزء لا يتجزأ من الوظائف الإستراتيجية الأخرى الموصوفة في هذه النشرة، يجب أن تتجسد وظيفة النفوذ في استراتيجية النفوذ الوطني.

93) في إطار استمرار ورقة عمل 2021 في ما يتعلق بالنفوذ، ستحدد هذه الاستراتيجية الوطنية الإطار العام لعمل جميع الفاعلين المعنيين، وستحدد النوايا وستجعل من الممكن توجيه الاستراتيجيات القطاعية و/أو الجغرافية الوطنية.

94) تهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- الدفاع عن مصالح فرنسا بعيدة المدى، فضلاً عن القيم العالمية، وتطبيق القانون الدولي، والتعددية، والحفاظ على المنافع المشتركة؛
- تعزيز التزاماتها والترويج لها في جميع المجالات؛
- الرد على المناورات أو الهجمات، لا سيما في مجال المعلومات، التي تستهدف مصالحنا.

3. آثار السياق الأخير على المصالح الأمنية لفرنسا

95) إنّ عودة القوة الشديدة، بما في ذلك على الأراضي الأوروبية، والتعبير الجامح على نحو متزايد عن الرغبة في السلطة من جانب منافسين الاستراتيجيين، وإضعاف الأطر التنظيمية الدولية بقرينة خيارنا ويشكل خطراً غير مسبوق على المصالح الأمنية الفرنسية ذات الأولوية.

96) إنّ الهجمات على استقلاليتنا الاستراتيجية آخذة في الازدياد. يسعى منافسون الإستراتيجيون إلى استغلال تبعياتنا، لتقويض قدراتنا على الحكم السيادي وتماسكنا الوطني من أجل توجيه فهمنا للأوضاع وتقييد قراراتنا.

97) إنّ تجسيد السيادة الأوروبية أمر ضروري للدفاع عن مصالحنا، ولا سيما في هذه الفترة التي تتسم بالميل نحو الانكفاءات الانعزالية التي تؤثر بشدة على اللاعبين الرئيسيين في المجتمع الدولي. تعد شراكاتنا وتحالفاتنا أحد الأرصدة الرئيسية لفرنسا على الساحة الدولية وأحد الأهداف المفضلة لمنافسيننا الاستراتيجيين لإضعافنا. لقد أظهرت جائحة COVID-19 ثم حرب العدوان الروسي في أوكرانيا الأهمية المركزية لشراكاتنا وتحالفاتنا في تطوير فهم مشترك للتحديات وتقديم الاستجابات المناسبة. حددت البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي وتحديث المفهوم الاستراتيجي لحلف الناتو خرائط طرق واضحة يجب تنفيذها الآن.

98) يشكّل الدفاع عن نظام دولي مستقر يقوم على احترام القانون والتعددية أساس أمننا وازدهارنا منذ عام 1945. إنّ نشاط القوى التحريفية والمشروع الذي تحمله القائم على توازن القوى والأمر الواقع، هو غير مقبول: تتطلب مصالحنا الأمنية ضمان استدامة إمداداتنا الاستراتيجية، وحرية عملنا في الأماكن المشتركة، وسيادتنا في الفضاء الرقمي، فضلاً عن التزام طموح بالحد من التسلح وعدم الانتشار. يجب أن تستند هذه الأهداف إلى قواعد جماعية ومحترمة.

طموح عام 2030

99) تؤكد فرنسا على طموحها في أن تكون عام 2030 قوة توازن على الساحة الدولية التي عززت تأثيرها ونفوذها في مجالات اهتمامها. وتهدف إلى أن تكون أحد محركات الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية في أوروبا قادرة على مواجهة الأزمات وتنفيذ الحلول التي تضمن أمنها، لا سيما من خلال دفاع أوروبي موثوق يكمل حلف الأطلسي. أخيرًا، تتحمل مسؤولياتها فيما يتعلق بالأمن من خلال السعي إلى الحفاظ على الآليات متعددة الأطراف الفعالة القائمة على القانون الدولي.

100) يجب نشر هذا الطموح الاستراتيجي من خلال منظور تمزق النظام العالمي، والذي أبرزته بشكل خاص الحرب في أوكرانيا. يؤدي هذا السياق إلى طرح تساؤلات حول نموذج الجيش الفرنسي الحالي، المصمم في منطلق القوة الاستطلاعية بشكل أساسي. يجب أن يزود هذا النموذج في عام 2030 فرنسا بالقدرة على التعامل مع الحاجة إلى زيادة الوقاية والنفوذ، والعودة المحتملة للصراع شديد الكثافة بين الدول، والاستراتيجيات المختلطة التي ينشرها منافسون.

101) في عام 2030 فرنسا:

- قدرة على الدفاع عن أراضيها القارية وأقاليم ومقاطعات ما وراء البحار، وحماية وإشراك مواطنيها. ويستند هذا الطموح الدائم إلى الردع النووي المستقل والموثوق والمتناسك، وهو حجر الزاوية في سياستنا الدفاعية، مدعومًا بقوات مسلحة تقليدية قوية. كما تساهم في ذلك المواقف الأمنية الدائمة التي تتكيف مع التهديدات التي تشمل قوى الأمن الداخلي واستراتيجية وطنية ديناميكية للتكيف والصمود ؛
- تساهم في الدفاع عن أوروبا والاستقرار حول البحر الأبيض المتوسط، من خلال امتلاك القدرات اللازمة للانخراط في صراع شديد الحدة. يمكن أن تتولى دور القيادة داخل حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي أو تحالف خاص ؛
- تعمل في إطار شركات متوازنة توفر الأمن في منطقة تمتد من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى الخليج العربي الفارسي مرورًا بالقرن الأفريقي. مع حلفائها، تقدم للجيش الشريكة مجموعة متنوعة ومجهزة من الدورات التدريبية والتمارين. مستندة إلى شبكة من نقاط الدعم المناسبة، تحافظ على قدرة التدخل أو دعم التحالف ؛
- تساهم من خلال نفوذها ومع شركائها في استقرار منطقة المحيطين الهندي والهادئ. تدافع عن سيادتها واحترامها للقانون الدولي ؛
- تضمن حريتها في العمل في الأحياز المشتركة (السيبرانية والفضائية وقاع البحر والفضاء الجوي البحري) وسلامة طرق إمدادها، مع شركائها.

102) للقيام بذلك، حددت فرنسا لنفسها عشرة أهداف استراتيجية:

- رادع نووي قوي وذو مصداقية ؛
- فرنسا موحدة وقادرة على الصمود ؛
- اقتصاد يساهم في روح الدفاع ؛
- مرونة سيبرانية من الدرجة الأولى ؛
- فرنسا، حليف نموذجي في المنطقة الأوروبية الأطلسية ؛
- فرنسا، أحد محركات الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية ؛
- فرنسا، شريك موثوق به في السيادة ومزود موثوق للأمن ؛
- ضمان استقلالية التقييم وصنع القرار ؛
- القدرة على الدفاع والعمل في المجالات المختلطة ؛
- حرية العمل والقدرة على إجراء العمليات العسكرية، بما في ذلك العمليات العسكرية ذات الكثافة العالية، سواء بشكل مستقل أو في تحالف، في جميع المجالات.



الجزء الثالث

عشرة أهداف

استراتيجية



رادع نووي قوي وذو مصداقية

103) تستند فعالية سياسة الردع الفرنسية إلى مصداقيتها السياسية والتشغيلية والفنية. وينعكس هذا بشكل خاص من خلال الموقف المتطلب والالتزامات المتعلقة بالقدرات طويلة الأجل، ولكن أيضًا من خلال القدرة التي تم إثباتها بشكل كبير منذ بدايتها على تكييف كل من العقيدة والوسائل مع السياق الاستراتيجي وتطوراتها المحتملة.

104) يجب أن تأخذ سياسة الردع الفرنسية في الاعتبار الاتجاهات العالمية التي تنتشر في المجال التكنولوجي، مثلًا من خلال الأشكال الهجينة للصراع: من ناحية، تطور قدرات منافسينا (الدفاعات الجوية والمضادة للصواريخ، الفضاء، الأسلحة فائقة السرعة، والمراقبة تحت الماء وما إلى ذلك) يجب أن تروى باستمرار تفكيرنا في الردع؛ من ناحية أخرى، من المرجح أن تؤثر أنماط العمل الهجينة، والتي تعمل في أوقات السلم، على البيئة - السياسية، المعيارية، المعلوماتية، إلخ. - التي يمارس فيها الردع، ويجب أن تكون موضوع تفكير دائم من حيث وسائل مواجهتها.

1. البعد الأوروبي للردع الفرنسي

105) يشكل الصراع في أوكرانيا مؤشرًا على الدور الأساسي الذي تضطلع به قواتنا النووية في أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية. إنه يوضح الحاجة إلى الحفاظ على رادع نووي قوي وموثوق لمنع حرب كبرى، وضمان حرية فرنسا في العمل والحفاظ على مصالحها الحيوية، التي لها بعد أوروبي.

2. الحفاظ على رادع فعّال ومستقل وسيادي

106) من الضروري في هذا السياق الحفاظ، بحلول عام 2030 وما بعده، على الردع الموثوق به، أي شرعي وفعال ومستقل.

107) العمل من أجل الحفاظ على شرعية الردع يعني على وجه الخصوص مضاعفة الجهود لتعزيز ثقافة الردع والإستراتيجية، على المستوى الوطني وداخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، من خلال إشراك جمهور أوسع بالقضايا والتحديات الخاصة بالردع.

108) في الوقت نفسه، ووفقًا لمبدأ الاكتفاء الصارم، ستواصل فرنسا عملها لصالح الحد من التسلح وعدم الانتشار وتقليل المخاطر الاستراتيجية.

109) اختارت فرنسا مواصلة الجهود لتجديد مكوّن الردع النووي والتأكد من أن نموذج الجيش يسمح بالدعم من القوات النووية والتقليدية التي تكون قوية بما يكفي للحفاظ على حرية رئيس الجمهورية في العمل وتجنب الالتفاف على الردع من الأسفل. تؤكد الحرب في أوكرانيا الحاجة إلى الحفاظ على القدرة على فهم وتقييم خطر التصعيد. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز القدرة الوطنية على الصمود أمام جميع التهديدات سيعزز الردع.

110) أخيرًا، يجب ضمان استدامة استقلال الردع الفرنسي بفضل المراقبة المعززة لفرق البحث الأساسية والتطبيقية، والنسيج الصناعي الوطني المرتبط بالردع وتوطيد المعرفة الفنية والصناعية والتشغيلية التي لا غنى عنها.

فرنسا موحدّة وصامدة

111 يجب على فرنسا تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة جميع التحديات الأمنية التي من المحتمل أن تواجهها، سواء كانت عسكرية أو غير تقليدية (التلاعب بالمعلومات، تغير المناخ، نهب الموارد، الأوبئة، وما إلى ذلك). ويجب نشر هذا الجهد على كل الأراضي الفرنسية، لا سيما من خلال تعزيز روح الدفاع وضمّان التماسك الوطني.

1. تعزيز قدرة فرنسا على الصمود جماعياً ومن العمق

112 تنفذ فرنسا إستراتيجيتها الوطنية للصمود (SNR). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الهجمات من أي نوع كانت على الحياة الطبيعية للبلد. تسمح بالتنسيق الدقيق والفعال بين العديد من الأجهزة التي تسعى إلى تحقيق أهداف مماثلة، والتي يتبناها كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

113 حددت الإستراتيجية الوطنية للصمود (SNR) ثلاثة أهداف أساسية: تحضير الدولة من العمق للأزمات. تطوير الموارد البشرية والقدرات المادية للمواجهة، من خلال دمج التفكير الشامل في مسألة المخزونات الاستراتيجية وتنويع مصادر الإمداد؛ وتكييف التواصل العام مع قضايا القدرة على الصمود. يجب الآن توسيع هذه الاستراتيجية لتشمل السلطات المحلية والشركات والجمعيات والسكان.

2. تعزيز روح الدفاع بشكل مستدام في المجتمع والدولة

114 القوى الأخلاقية الفردية للمواطن، ولا سيما لشبابنا، هي حجر الأساس في الصمود الجماعي. يجب تقويتها في المجال التربوي، من أجل زيادة المهارات التي تعزز صمود المجتمع (نقل القيم الجمهورية، الإسعافات الأولية، إلخ). كجزء من الديناميكية المشتركة بين الوزارات، تساهم القوات المسلحة في تعزيز العمل التذكاري والمساهمة في نشر روح الدفاع بين الشباب. ستعمل الوزارات المعنية على حشد طاقاتها لدعم نمو الخدمة الوطنية الشاملة (UNS) لتغذية قاعدة موارد وطنية. أخيراً، سيتم إجراء إعادة تأسيس شاملة لنظام الاحتياطي خارج الحرس الوطني (الجيش وقوات الأمن الداخلي).

115 يجب تعزيز جاذبية المهن العسكرية، من خلال المرافقة والتعويض عن القيود المرتبطة بالظروف العسكرية، من أجل تأصيل روح الدفاع، والتي يتم تشكيلها في أبكر وقت ممكن في المجال التعليمي، في مناهج ملموسة ومجزية.

116 يجب الحفاظ على التفرد العسكري، وهو أمر ضروري لتمكين الجيوش من إعداد وضمّان الدفاع عن الوطن والمصالح العليا للأمة، ولا سيما من الضغط المعياري المتزايد.

3. تطوير التآزر بين وزارة القوات المسلحة وجميع خدمات الدولة

117 يتطلب احتمال حدوث أزمة كبرى أو حتى مواجهة شديدة الحدة تشارك فيها فرنسا رفع مستوى الطموح فيما يتعلق بالصمود الوطني، ولا سيما من خلال تطوير قدرة مشتركة على الصمود بين الأمة والقوات المسلحة يتم تناولها بشكل أفضل.

118 الجيوش قادرة على المشاركة في إدارة أي أزمة كبرى باستجابة عالية في إطار حوار مدني عسكري معزز. يجب إعادة التفكير في الاقتصاد العام لعملية "سينتينيل" من أجل ضمان حرية الجيوش في العمل مع الاستجابة للتحديات الأمنية الجديدة. كما سيتم تجديد مفهوم عمليات الدفاع عن الأراضي (DOT).

119 يجب تعزيز التزام الأمة بأكملها من خلال زيادة الوعي بقضايا الدفاع والأمن القومي بين المسؤولين العموميين، والتدريب المستمر للفاعلين في إدارة الأزمات، وتعزيز شبكة كبار مسؤولي الدفاع والأمن (HFDS)، والتزام جميع الوزارات لضمّان دعم الجيوش المنخرطة في صراع شديد الحدة.

120) هذا التآزر بين السكان المشبعين بروح الدفاع والجهات الفاعلة العامة من ذوي الخبرة في التخطيط للأزمات وإدارتها سيجعل من الممكن تعزيز الصمود الوطني في مجالات الأمن والاقتصاد والتوظيف والتماسك الاجتماعي.

اقتصاد يساهم في روح الدفاع

121) يتطلب إنشاء اقتصاد يساهم في روح الدفاع معرفة كيفية تعبئة جميع موارد الأمة، للانتقال إلى اقتصاد حرب، أي العمل على تمكين الصناعة الفرنسية من دعم مجهود الحرب على المدى الطويل، إذا لزم الأمر، للقوات المسلحة أو لصالح شريك.

1. تأمين الإمدادات ذات الأهمية الحاسمة والمخزون المتطابق وقدرات الإنتاج

122) لدعم المجهود الحربي على المدى الطويل (الاستهلاك العالي للذخيرة، التناقص الطبيعي، إلخ). أفضل حل وسط هو العمل على ثلاثة عوامل رئيسية: تكوين المخزون الاستراتيجي (المعدات الكاملة ولكن أيضًا المواد الخام والمكونات ذات الأهمية الحاسمة)؛ إعادة توطين أكثر سلاسل الإنتاج حساسية؛ وتنويع الإمدادات.

123) بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مخزون مشترك من المكونات أو المواد الخام بمبادرة وتحت مسؤولية الصناعة لدعم الأنشطة الصناعية العسكرية، في حالة حدوث نزاع، أو الأنشطة المدنية في حالة حدوث أزمة اقتصادية أو صحية. يجب أن يساهم تطوير قنوات إعادة التدوير أيضًا في اقتصاد دائر، مما يجعل من الممكن تقليل احتياجات التوريد والمساهمة في التنمية المستدامة.

124) قد يستفيد تأمين الإمداد بالموارد الحيوية، وفقًا للمصالح الفرنسية السيادية والمتطلبات البيئية، من المبادرات الأوروبية مثل خطة عمل RePowerEU وتنوعاتها على المواد الخام (قانون المواد الخام) والمكونات (قانون الرقائق).

125) لضمان ممارسة مهامها السيادية، يجب أن تكون الدولة قادرة، تبعاً لتطور النزاع، على فرض أولويات أو طلبات على السوق الوطنية.

126) بقدر ما يعد الاستقرار الأمني شرطًا لاستدامة مجتمعنا، يجب أن تكون القاعدة الصناعية والتكنولوجية للدفاع (BITD) قادرة على الاستفادة من أدوات التمويل الملائمة، بما في ذلك في سياق تطوير المالية المستدامة. وبالتالي، لا ينبغي لمعايير التصنيف المستقبلية أو المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) أن تثبط الاستثمار في شركات الصناعات الدفاعية.

127) أخيرًا، أظهرت الأزمة الصحية والصراع الأوكراني أهمية وجود مصادر إمداد آمنة وفائضة. وبالتالي، يجب التشجيع على إعادة نقل قطاعي الإنتاج والتدوير إلى الأراضي الأوروبية والوطنية ودعمهما لمعالجة مسألة الاعتماد على الخارج للحصول على المواد والمكونات المهمة. يخضع هذا الموضوع لعمل متعمق في سياق الدراسات حول اقتصاد الحرب.

2. الحد من دورات الإنتاج ودعم الارتفاع التدريجي في "اقتصاد الحرب"

128) بالإضافة إلى عمليات الاستحواذ، خلال السنوات القليلة المقبلة، على المعدات الأكثر أهمية اللازمة للتعامل مع صراع شديد الكثافة أو التي من المحتمل أن تتناقص بسرعة، يجري تطوير خطة للتحضير لاقتصاد الحرب من أجل تكييف القاعدة الصناعية والتكنولوجية للدفاع (BITD) بطريقة تقدمية ومرنة مع مختلف السياقات الجيوسياسية.

129) إن أخذ هذه السياقات الجيوسياسية في الاعتبار يجب أيضًا أن ينعكس في أدوات القدرة الدفاعية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

3. تنفيذ عملية تخفيف الأعباء المعيارية والتنظيمية وعمليات الاستحواذ والدعم في منطوق إدارة المخاطر

130) يجب أن يتيح اللجوء المتزايد والاستباقي إلى الابتكار وتحليل القيمة في الأعمال بين المديرية العامة للتسلح والجيش إمكانية تزويد القوات بأنسب الحلول مع مخاطرة مقبولة في العمل وتحقيق توازن أفضل بين مكاسب العمليات والمكاسب المالية ومكاسب التقويم.

مرونة سيبرانية من الدرجة الأولى

131 في مواجهة التطورات الاستراتيجية، يجب أن تركز الجهود على تحسين مرونتنا السيبرانية. لا توجد طريقة كافية لتصوير درع إلكتروني من شأنه أن يهزم أي هجوم إلكتروني ضد فرنسا، لكن تعزيز مستوى الأمن السيبراني فيها ضروري لإعداد البلاد لمزيد من التهديدات. وبالمثل، فإن تطبيق منطوق الردع في الفضاء الإلكتروني الذي من شأنه أن يجبر أي مهاجم على ممارسة ضبط النفس ضد فرنسا هو أمر وهمي، لكن اعتماد استراتيجيات استجابة تحشد جميع أدوات الدولة والأدوات الأوروبية والدولية يجعل من الممكن جعل الهجمات الإلكترونية باهظة التكلفة للمهاجمين.

132 تقضي هذه المرونة السيبرانية بامتلاك قدرات ملائمة ومنظمة، مما يجعل من الممكن الوقاية أو الحد من تأثير ومدة الهجمات الإلكترونية التي تُنفذ ضد فرنسا، على الأقل بالنسبة للوظائف الأكثر أهمية.

1. تحسين المرونة السيبرانية لفرنسا، شرط من شروط السيادة

133 يجب تكثيف الجهود المبذولة في القطاعين العام والخاص. على الرغم من العمل الكبير الذي تم تنفيذه حتى الآن، يوجد مجال كبير لتحسين الأمن السيبراني للدولة. في بعض القطاعات الحيوية، لا يزال من الممكن حصول هجمات واسعة النطاق، على الرغم من أن الاستثمارات التي تمت بموجب خطة France Relance قد أدت إلى تحسين مستوى الأمن السيبراني بشكل كبير. أما بالنسبة للدور المنهجي لبعض الفاعلين الرقميين، فلا يزال لا يؤخذ في الحسبان بما فيه الكفاية.

2. ترسيخ إنجازات النموذج الفرنسي

134 يجب ترسيخ الإنجازات الأساسية للنموذج الفرنسي، الذي تأسس في عام 2008 ثم تم تعزيزه وتكييفه بانتظام. تم تجديد نظام إدارة الأمن الرقمي للدولة ويمكن نشره الآن. تتضح القدرة الوطنية على تصميم السياسات العامة وتنفيذها من خلال إنشاء الفرق الإقليمية للاستجابة للحوادث (CSIRT)، ومن خلال افتتاح الحرم الجامعي السيبراني (Campus Cyber) وظهور نظام بيئي للدفاع الإلكتروني في مدينة "رين" (Rennes). أخيرًا، في نهاية رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي، تم الاعتراف بفرنسا من قبل أقرانها كمرجع في قضايا الأمن السيبراني. إنها الآن مسألة ضمان تنفيذ التوجيهات الأوروبية لصالح الأمن السيبراني الشامل التي تم تبنيها خلال الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي (PFUE)، في أسرع وقت ممكن.

3. الاستثمار على المدى الطويل لبلوغ أفضل مستوى من المرونة السيبرانية

135 يجب رفع مستوى الأمن السيبراني لجميع الخدمات العامة بشكل كبير. وسيشمل ذلك بالضرورة استثمارات لتوطيد قاعدة رقمية متجانسة وآمنة للدولة ولتعزيز المؤسسات والإدارات التي لا تزال هشة للغاية.

136 يجب مضاعفة عمل فرنسا من خلال الاعتماد على نظام بيئي إلكتروني ديناميكي عام وخاص. لا يمكن للدولة أن تعمل بمفردها بشأن قضايا الأمن السيبراني ويجب أن تكون قادرة على حشد جميع الجهات الفاعلة في حالة حدوث أزمة كبرى. وسيولى اهتمام خاص لمنع الأفعال السيبرانية الكيدية والمؤذية ومساعدة جميع ضحاياها. أخيرًا، يجب أن يعتمد هذا النظام البيئي على صناعة دفاع إلكتروني وطنية وأوروبية تنافسية.

137 يجب تدريب جميع الفاعلين في العالم الرقمي وتوعيتهم على المخاطر السيبرانية. إنها مسألة تعبئة عامة الناس وتنظيم دمجهم في الدورات التعليمية وتعزيز جاذبية المهن في القطاع. يجب أن يركز الجهد أيضًا على مسؤولية مقدمي الخدمات الرقمية وتأمين سلاسل التوريد، ولا سيما تلك التابعة للدولة. أخيرًا، يمكن لفرنسا دعم وتشجيع ظهور عروض ثقة قوية وذات سيادة على المستويين الوطني والأوروبي.

138 أخيرًا، تعتمد مرونة فرنسا على مرونة شركائها الأوروبيين والدوليين وكذلك على أمن واستقرار الفضاء الإلكتروني ككل. لذلك يجب علينا المساهمة في رفع مستوى مرونة المؤسسات الأوروبية والدولية وشركاء فرنسا، وكذلك الاستمرار في هيكلة السوق الأوروبية لمنتجات وخدمات الأمن السيبراني. على الساحة الدولية، يجب على فرنسا تقديم مقترحات لتنظيم التجارة ومكافحة انتشار الأسلحة السيبرانية، لا سيما من خلال الاستخدام الأفضل لأدوات التحكم في تصدير السلع والتكنولوجيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مشترك لإدارة الأزمات السيبرانية، فضلاً عن آليات التعاون والمساعدة المتبادلة، من شأنه أن يسمح للدول بتجنب مخاطر سوء التفاهم والتصعيد غير المنضبط.

فرنسا، حليف مثالي في المنطقة الأوروبية - الأطلسية

139) حلف الناتو هو تحالف سياسي وعسكري ويضطلع بدور أساسي في الأمن الأوروبي من خلال مهمته الرئيسية المتمثلة في الدفاع الجماعي، وعلى وجه الخصوص بند المساعدة المنصوص عليه في المادة 5 من معاهدة 1949. يظل الرابط عبر الأطلسي ضروريًا لأمن المنطقة الأوروبية الأطلسية وبالتالي أمن فرنسا.

1. المساهمة في زيادة القيمة المضافة التشغيلية للحلف

140) ستواصل فرنسا المساهمة بشكل كامل في جميع مهام الحلف الأطلسي، من خلال الاضطلاع بدورها ضمن الهياكل والعمليات العسكرية، كما تفعل في سياق الحرب في أوكرانيا ودول البلطيق ورومانيا. وسوف تسهم في استجابتها والتكيف معها.

141) ترغب فرنسا في التأكيد على الدور الرئيسي لحلف الأطلسي في الدفاع عن أوروبا. يعزز الناتو إمكانيات القوات المسلحة ويشكل المحفل الذي يتم فيه أخذ تحديات قابلية التشغيل البيئي بالإضافة إلى القدرة والتوقعات التكنولوجية والتشغيلية في الاعتبار.

2. تقييم الدور الأساسي والفريد لفرنسا داخل الحلف

142) تعترم فرنسا الحفاظ على مكانة فريدة داخل الحلف. وهي تتخذ موقفًا متطلبًا ومرئيًا، نظرًا لخصوصية واستقلالية سياستها الدفاعية، ولا سيما بسبب ردعها النووي. بناءً على قوة مصداقيتها التشغيلية، وقدرتها الفريدة على العمل بشكل عاجل على مستوى عالٍ ومساهمتها المالية، والتي تعد واحدة من أكبر المساهمات في الحلف، تعترم فرنسا تعزيز نفوذها ونفوذ الحلفاء الأوروبيين من أجل التأثير معهم على التطورات الرئيسية في وضع الناتو وكذلك على مستقبل الاستقرار الاستراتيجي في أوروبا.

143) نظرًا لقلقها بشأن التماسك والاتساق داخل الحلف، ستواصل فرنسا المساهمة بطريقة استباقية وواقعية ومستدامة في تعزيز الموقف على الجانب الشرقي - بما في ذلك كدولة إيطالية - وتكييف هيكل قيادة الناتو.

3. دفع التعاون بين الاتحاد الأوروبي والناتو

144) تعمل فرنسا على تعزيز الركيزة الأوروبية للحلف في مقاربة براغماتية لدورها يستبعد التوسع في مناطق جغرافية أخرى ولا سيما منطقة المحيطين الهندي والهادئ. يظل الضمان الذي قدمته مهمة الدفاع الجماعي لحلف الناتو الركيزة الأساسية للأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية.

145) يجب أن يستمر الاستثمار الدفاعي، تماشيًا مع الالتزام الذي تم التعهد به في قمة ويلز لعام 2014 بتخصيص 2% من الناتج المحلي الإجمالي له، في الزيادة في أوروبا. يجب فهم هذا المستوى على أنه أرضية ترقى إلى مستوى الانقسام الاستراتيجي الناجم عن الحرب في أوكرانيا والقدرات التي يحتاجها الحلفاء الأوروبيون لضمان أمنهم.

146) يتضمن هذا الجهد الجماعي أيضًا إنشاء الحوافز الضرورية للقدرة والتعاون الصناعي بين الدول الأوروبية، على مستوى الاتحاد الأوروبي. يساهم ذلك في تعزيز قدرة أوروبا على المواجهة والصمود، وهو أمر ضروري لفعالية الحلف وأيضًا لاستدامة القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية الأوروبية (BITDE) المتينة وسريعة التكيف، والقدرة على تلبية الاحتياجات التشغيلية للقوات المسلحة الأوروبية.

147) تدعم فرنسا تحديث وتوسيع وتعميق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، لمراعاة التحديات الأمنية الجديدة التي تثقل كاهل أوروبا وكذلك الانضمام المرتقب لفنلندا والسويد.

فرنسا، أحد محركات الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية

148) تشارك فرنسا وجميع الدول الأوروبية في نفس القضايا الأمنية. يوضح اعتماد بوصلة استراتيجية طموحة في مارس 2022 كدور رئيسي لعبه الاتحاد الأوروبي منذ بداية الحرب في أوكرانيا قوة الرافعات التي لدينا والمسار الذي لا يزال يتعين علينا السير فيه. من الضروري بالفعل أن يتم إبراز أوروبا سيادية تتمتع بثقافة استراتيجية مشتركة، ولديها القدرة على التقييم والعمل المستقل في خدمة المصالح المشتركة للأوروبيين.

1. الاتحاد حول الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية

149) تضطلع فرنسا بدور رئيسي في تعزيز السيادة الأوروبية، مستفيدة بشكل خاص من عضويتها الثلاثية في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن الدولي.

150) تعمل فرنسا أولاً وقبل كل شيء من أجل تقارب وجهات النظر في تقييم المواقف بين الأوروبيين، الذين لديهم جميعاً ثقافات استراتيجية أو أولويات سياسية مختلفة.

151) ثم تؤيد فرنسا تجديد سياسة الشراكة الأوروبية التي بدأت باعتماد البوصلة الاستراتيجية. وهي تدعم تعزيز العلاقات الدفاعية للاتحاد الأوروبي مع دول في إفريقيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تنفيذ علاقات متوازنة مدعومة بالحوار المستمر والمنظم حول الدفاع والأمن. يجب السعي لتحقيق تكامل متزايد ومستدام ودائم بين الاتحاد الأوروبي والناو. يجب أن تلعب فرنسا دوراً رائداً في هذا المجال، من خلال تعزيز التعاون الوثيق في بعض المجالات الرئيسية، مثل التنقل العسكري، والتهديدات السيبرانية والهجينة.

152) أخيراً، يمثل تماسك الاتحاد الأوروبي في دعمه لأوكرانيا أولوية. من الضروري أن يظل الأوروبيون متحدين واستباقيين، سواء عندما يتعلق الأمر بالعقوبات أو عندما يتعلق الأمر بدعم القوات المسلحة وقوات الأمن الأوكرانية. إن السعي على المدى الطويل للحصول على مستوى عالٍ من المساعدة العسكرية من خلال توفير المعدات ونظام التدريب المناسب أمر بالغ الأهمية. هذا الاتساق ضروري لأوروبا لتظل قادرة على التأثير في حل الصراع.

2. تطوير القدرات الصناعية الدفاعية الأوروبية

153) يجب على الاتحاد الأوروبي متابعة الاستقلالية التكنولوجية المعززة والتي تتوافق مع تطوير الصناعة الدفاعية الأوروبية.

154) تعتمد الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية على القدرات الصناعية الدفاعية الأوروبية القوية التي تلي احتياجاتها الخاصة. تؤيد فرنسا إنشاء أداة قصيرة المدى للاقتناء المشترك للمعدات الأوروبية. كما أنها تدعم إنشاء برنامج استثمار دفاعي للتطوير المشترك والحصول على معدات مهمة ومبتكرة. يجب إعادة التأكيد على الدور المركزي لوكالة الدفاع الأوروبية (AED) وتعبئة جميع الأدوات الحالية: صندوق الدفاع الأوروبي (FED)، المراجعة السنوية المنسقة للدفاع (CARD)، التعاون المنظم الدائم (CSP)، مركز الابتكار الدفاعي الأوروبي (HEDI). بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ الأحكام المتعلقة بالتصنيف الاجتماعي في الاعتبار الخصوصية والاحتياجات المحددة للقاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية الأوروبية (BITDE)، والتي تعدّ مكوّنًا مركزيًا للاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية.

155) يجب أن تكون هذه الجهود مصحوبة بتقدم هيكلي وحاسم في مشاريع القدرة المشتركة بهدف التوصل إلى قاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية أوروبية (BITDE) مستقلة وخيارات مشتركة بين الأوروبيين.

3. تعزيز قدرات الأوروبيين والاتحاد الأوروبي على العمل

156) يجب تعزيز أوروبا في دورها كجهة فاعلة على الصعيد العالمي ومدافع موثوق به عن حرية الوصول إلى المناطق المتنازع عليها (البحر والفضاء والسيبر والجو وقاع البحر) في مواجهة الاستراتيجيات المختلطة لمنافسيها. من خلال تجهيز نفسها بالاستراتيجيات والقدرات المناسبة، فهي قادرة على حماية مواطني الدول الأعضاء، والتفاعل، وعند الضرورة التدخل، مع الامتثال الصارم للقانون في جميع القارات.

157) يجب استغلال القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي كأداة للتأثير في بيئة أكثر تنافسية، من أجل الحماية من التهديدات المختلطة وغيرها من أشكال التدخل الأجنبي، سواء كان ذلك في شكل "حرب قانونية" أو الابتزاز على المواد الخام أو التلاعب بالمعلومات.

158) بهذا المعنى، تدعم فرنسا الأدوات التي طورتها المؤسسات الأوروبية: صندوق أدوات مختلط، صندوق أدوات ضد التدخل الأجنبي والتلاعب بالمعلومات (FIMI)، نظام مكافحة الإكراه الاقتصادي، إلخ.

159) تساهم فرنسا في تطوير قيادة استراتيجية حقيقية للاتحاد الأوروبي (STRATCOM)، قادرة على وضع أوروبا وعمل الأوروبيين في مواجهة المواطنين وممثلهم وشركائنا وكذلك منافسينا.

160) يجب أن يستمر الاتحاد الأوروبي في زيادة قدرته على الانتشار السريع. يجب أن يكون قادرًا على التدخل بسرعة وبقوة أكبر في البيئات الأقل تساهلاً. للقيام بذلك تعزز فرنسا اتخاذ قرارات أكثر مرونة مع المادة 44 من معاهدة الاتحاد الأوروبي وهياكل صنع القرار والتحكم (C2) المحددة، بالإضافة إلى التفويضات العالمية للعمل على نطاق واسع: المشورة، والتدريب، والمعدات، والمرافقة القتالية. يجب أن يكتسب الاتحاد القدرة على حشد الأدوات المخصصة عند الضرورة، كما فعلت فرنسا بالفعل مع Takuba أو EMASoH.

161) نظرًا لموقعها الجغرافي وقدراتها الصناعية والعسكرية وخبرتها الوطنية، تساهم فرنسا بنشاط في تطوير حماية المجال الجوي الأوروبي. ردعها يساهم في ذلك.

162) أخيرًا، مبادرة التدخل الأوروبية (IEI) هي بوتقة ثقافة استراتيجية مشتركة وتعاون معزز بين أعضائها. تم إطلاق هذه المبادرة في عام 2018، ولا تزال تحتفظ بأهميتها اليوم لدعم الأوروبيين، الذين يتحملون المسؤولية بشكل متزايد عن أمنهم، مما يؤدي إلى التزامات في عمليات ستتمكن فرنسا من خلالها من الاضطلاع بدور الدولة الإطارية.

فرنسا، الشريك الموثوق فيما يتعلق بالسيادة وضامنٌ للأمن ذو مصداقية

163) تدافع فرنسا عن عرض استراتيجي طموح يتجسد من خلال روابط تضامن متبصرة ومتوازنة وقائمة على الأولويات مع الشركاء. وفي سياق يتميز بالاستقطاب الحاد والمنافسة، فإن العرض الذي تقدمه فرنسا لشركائها يجب أن يبقى متميزًا على الدوام بفضل القيمة المضافة العالية التي ينطوي عليها وأن يتيح لفرنسا تفادي اللجوء إلى الانحياز أو التهميش.

1. تبوأ مكانة كـشريكٍ متبصرٍ وإمكانه تقديم قيمة مضافة عالية

1.1 تطوير استراتيجية شاملة في أوروبا ومع الولايات المتحدة الأمريكية

164) في أوروبا، يتعين على فرنسا أن تعيد تشكيل علاقاتها مع شركائها التقليديين، وسيكون عليها أيضًا أن تضع استراتيجية شاملة فيما يتعلق بالبلدان الأخرى:

- فيما يتعلق بألمانيا، يتعين على فرنسا تعميق علاقاتها معها من أجل مواصلة بناء أوروبا في مجال الدفاع في ظل الطموحات الألمانية المعبر عنها مؤخرًا واحتياجاتها الاستراتيجية والاحتياجات المتعلقة بالقدرات التي قمنا بتحديدها؛
- إيطاليا وإسبانيا هما شريكان أساسيان لفرنسا، سواء في مسرح العمليات (منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ومنطقة الساحل الأفريقي) أو في مجال التعاون لتعزيز القدرات؛
- فيما يتعلق بأعضاء الاتحاد الأوروبي، يتعين على فرنسا أن تدعم عدة شركاء استراتيجيين (اليونان وكرواتيا) بالإضافة إلى دعم القدرات (بلجيكا) المتفق بشأنها مؤخرًا، ناهيك عن دعم الروابط التي تجمعها ببعض الشركاء (معاهدة كيرينال مع إيطاليا ومعاهدة الصداقة والتعاون مع إسبانيا)، وتعزيز تعاونها التشغيلي على أساس الخبرات المشتركة المكتسبة في منطقة الساحل أو أوروبا الشرقية (البلدان المشاركة في عملية برخان وفريق المهام (Takuba)؛
- يتعين على فرنسا بفضل التعاون مع الشركاء المجاورين لدول الاتحاد الأوروبي (أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا) أن تساهم في استقرار هؤلاء الشركاء عن طريق تقديم الدعم الاقتصادي لهم وجعلهم يستفيدون من البرامج الأوروبية لدعم الإصلاحات الهيكلية باعتبار ذلك الطريقة الأفضل؛
- فيما يتعلق بالفضاء، سنقوم بتكثيف الشراكات مع حلفائنا؛
- بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، لقد بات من الضروري إرساء حوار بناءً بسرعة مع المملكة المتحدة على أساس المعاهدات الثنائية.

165) فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، ستبقى شراكتنا الاستراتيجية أساسية وينبغي أن تكون طموحة ومتبصرة وواقعية في آن واحد.

2.1 المساهمة في إرساء الأمن في أفريقيا في إطار شراكات متوازنة

166) أمام تطوّر التهديد الإرهابي والنفوذ المتزايد لمنافسينا الاستراتيجيين في جميع أنحاء هذه القارة، ترغب فرنسا في إبرام شراكات متجددة مع أفريقيا، تستند إلى ما يطلبه الشركاء الأفارقة مع التركيز أكثر على الجوانب المدنية للتعاون بناءً على مبدأ الاستمرارية في مجالات الأمن والدفاع والدبلوماسية والتنمية، مثلما تم الإعلان عنه منذ صيف 2017. وينبغي أن تساهم هذه الشراكات في معالجة المسائل الأمنية بطريقة أفضل تحكّمًا وبناء تقارب استراتيجي مستدام وأقوى مع الجيوش الأفريقية التي ترغب في ذلك، ولا سيّما من أجل إعادة التفاوض بشأن عدة معاهدات رئيسية. وسيظل التنسيق مع شركائنا الأوروبيين والدوليين أمرًا أساسيًا في هذا الصدد.

3.1 اعتماد استراتيجية شراكة طموحة في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر

167) بالنظر إلى التنافس الحاد والعسكرة المتقدمة على الخط الواصل بين منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، فإنه يتعين على فرنسا تعزيز تدابير إعادة الطمأنينة ودعم مهام وعمليات الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وتعزيز فعالية ومستوى التعاون المتعلقة بالقدرات مع بلدان المنطقة. وسيتيح تكثيف بعض الشراكات الاستراتيجية أو المرجعية أيضًا لفرنسا ضمان حرية المناورة واستمرارية سلاسل الإمداد الخاصة بها وضمان الاستقرار الإقليمي.

4.1 المساهمة في الاستقرار الإقليمي وتأمين التدفقات في الخليج العربي – الفارسي

168 من الضروري إعادة تنشيط شركات فرنسا في منطقة الخليج من أجل التعامل مع تشكّل توافقات استراتيجية جديدة وفك الارتباط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتفاقم التنافس الإقليمي. ويتعين على فرنسا أن تكون قادرة -إلى جانب شركائها وبالتعاون معهم- على التصدي للأنشطة التي تمس بالاستقرار التي تنفذها بعض الأطراف الفاعلة الإقليمية، وكذا تأمين منظومتها وذلك لا سيّما من خلال التوقيع على ترتيبات أمنية متعلقة بمكافحة الإرهاب والاستعلامات والتسلح. وينبغي أن تواصل فرنسا أيضًا دعم مشاريع اقتناء معدات الدفاع والأمن مع تعزيز مكافحة الاستيلاء على المعدات الحربية ونشر الأسلحة التقليدية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

5.1 زيادة قدرتنا على المساهمة في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي-الهادئ

169 ينبغي تأكيد دور فرنسا باعتبارها قوة توازن في منطقة المحيط الهندي-الهادئ. وللقيام بذلك، تتمسك فرنسا ببناء شركات مع بلدان هذه المنطقة، ولا سيّما الهند وأستراليا واليابان، بالإضافة إلى إندونيسيا وسنغافورة. وتطور فرنسا قدراتها المتعلقة بالاستباق والإبلاغ الاستراتيجي، في مواجهة منافسيها، كما تؤكد مجددا موقفها المتعلق بتعدد الأطراف السياسي والعسكري في المنطقة وتعمل على تعزيزه، من خلال زيادة قدراتها التدريبية، وإذا لزم الأمر، من خلال تشجيع بروز هياكل مخصصة. وستسهر فرنسا أيضًا على دعم تطبيق استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمنطقة والشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

2. منع السباق نحو التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونشر الأسلحة التقليدية

170 تدافع فرنسا عن الطابع المحوري لمعاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومصداقيتها، بالإضافة إلى ضرورة مواصلة العمل بالنظام الرباعي متعدد الأطراف المعمول به لمراقبة الصادرات، والذي يشمل الأنشطة الكيميائية والبيولوجية والنووية والبالستية وأيضًا الأسلحة التقليدية.

171 تواصل فرنسا الاستثمار في مجال الاستعلام الذي يعتبر ضروريًا لمنع التدفقات غير المشروعة أو تلك التي تمس بالاستقرار، مع التركيز على وجه التحديد على الموارد غير الملموسة التي لديها هشاشة كبيرة أمام الأعمال السيبرانية، مع وضع تدابير مضادة للتهديدات النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية في الوقت ذاته من أجل دعم القدرة على الصمود أمام أي هجمات محتملة ضد قواتها أو مصالحها أو ترابها. كما أنها تعزز قدرتها على العمل من أجل التصدي لهذه التدفقات غير المشروعة أو المخلة بالاستقرار.

ضمان استقلالية التقييم والسيادة في اتخاذ القرارات

172) في سياق دولي يسوده تنافس حاد ومعقد، يتعين على فرنسا تركيز جهودها من أجل رفع مستواها المعرفي المتعلق بمنافسيها أو خصومها وفهمهم واستباق نواياهم. ويتطلب تحقيق هذا المستوى العالي من الأداء توجيهًا سريعًا لمصالح الاستعلام مع الحفاظ على الطابع العالمي الشامل للشبكة الدبلوماسية والقنصلية وفعاليتها. كما أن ذلك يتطلب مواصلة الاستثمار في القدرات التكنولوجية التي تتيح استغلال حجم البيانات المتزايد على الدوام من أجل مشاركة المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب مع مختلف مستويات صنع القرار والعمل.

1. تطوير القدرات المتعلقة بالاستعلام والمراقبة وزيادة سرعة استجابتها

173) يجب أن تراقب مصالح الاستعلامات وأن تحلل وتفهم عددًا متزايدًا من المناطق الجغرافية والمناطق المحددة حسب الموضوع. ويتعين عليهما أن تستبق الأزمات والانهايات التكنولوجية واضطرابات القدرات في المجال العسكري والتهديدات الإرهابية والتهديدات النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، وأن تعمل على حماية المصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية وتعزيزها، ولا سيما الشركات التابعة للقاعدة الصناعية والتكنولوجية للدفاع الأوروبي، بالإضافة إلى مكافحة التهديدات الهجينة أو الموازية. ويتمثل أحد الرهانات الحاسمة في التركيز على مواصلة عمل هذه المصالح فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ودعم العمليات العسكرية، مع إعادة تركيز الجهد على المناطق التي تشهد تنافسًا استراتيجيًا متحدثًا ولا سيما في قارة أوروبا ومنطقة المحيط الهندي-الهادئ.

174) تستند فعالية وسرعة استجابة مصالح الاستعلامات في آن واحد إلى إصلاحات طموحة واستثمارات طويلة الأمد، بالإضافة إلى تسريع التنسيق وحلقات تبادل المعلومات، بما في ذلك مع القوات المسلحة الموجودة في ساحات العمليات. وينبغي أن تكون التغييرات العميقة التي بدأ تطبيقها على مستوى الإدارة العامة للأمن الخارجي (DGSJ) وإدارة الاستعلامات العسكرية (DRM) والإدارة العامة للأمن الداخلي (DGSJ)، مصحوبةً بسياسة موارد بشرية طموحة فيما يتعلق بالمهن المرتبطة بالاستعلامات، وذلك من أجل تشكيل وترسيخ وتطوير ثقافة مشتركة وتشجيع التنقل بين مختلف المصالح. ومن الضروري -من جهة أخرى- السهر على استمرار الطابع الشامل للشبكة الدبلوماسية وتعزيز وسائل التحليل والاستباق الخاصة بها.

2. تعزيز القدرات الفنية

175) يتطلب الحفاظ على السيادة الفرنسية في ظل التطور التكنولوجي القيام باستثمارات جديدة لتعزيز القدرات. ويتيح التنوع المتزايد للأدوات والتطور السريع للتكنولوجيا الاستفادة من فرص جديدة شريطة القيام بالاستثمارات اللازمة، مع الاعتماد على تضافر الجهود عندما تتيح المهام المطلوب تنفيذها ذلك. ويجب زيادة سرعة استجابة وظيفة المعرفة والفهم والاستباق من خلال الربط المتزايد الذي يعتمد على أدوات أمنية للاتصال، مع ضمان التبادل التشغيلي الفني على أساس كل حالة مع الشركاء الأجانب الرئيسيين، ولا سيما ضمن الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

176) ينبغي أن تستخدم الأدوات الفنية الجديدة الإمكانيات التي ينطوي عليها الحساب الكمي والذكاء الصناعي.

القدرة على الدفاع عن النفس والتصرف في بيئات هجينة

177 يلجأ المنافسون الاستراتيجيون الرئيسيون لفرنسا إلى استراتيجيات هجينة وتوليفات غامضة بصورة متعمدة فيما يتعلق بأنماط العمل المباشرة وغير المباشرة، سواء كانت عسكرية أم لا، وبصرف النظر عما إذا كانت قانونية أم غير مشروعة، والتي من الصعب في أغلب الأحيان نسبها إلى جهة ما. فهذه الاستراتيجيات قد تترتب عنها نتائج مؤثرة على البلدان الديمقراطية، لأنها تهدف إلى إزالة الشرعية عنها وإضعاف الروح المعنوية والانسجام فيها أو إحداث تراجع في إمكاناتها الاقتصادية والدفاعية الوطنية.

178 أمام هذه التهديدات ومن أجل الدفاع عن مصالحها الأساسية، يتعين على فرنسا أن تحسّن تنظيمها وأن تكون قادرة على الرد مهما كانت البيئة الهجينة المعنية، وحماية بنيتها التحتية ولا سيّما تلك الحساسة للغاية.

1. تحسين تنظيمنا

179 يتعين على فرنسا أن تكون قادرة على التصدي لآثار هذه الاعتداءات الهجينة والتحكم بها في ظل احترام مبادئها وقيمتها. وللقيام بذلك، سيتم اعتماد تنظيم يتميز بنشاط أكبر وسرعة الاستجابة ويكون مدمجًا على نحو أفضل من أجل تحديد وتمييز وتنفيذ آليات الحماية الملائمة وإعداد استجابات تستند إلى نهج متعدد القطاعات. وفي إطار دينامية البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي وأجندة منظمة حلف شمال الأطلسي لسنة 2030، فإن فرنسا ستعتمد أيضًا على حلفائها وشركائها من أجل الاستفادة من الروافع المتاحة في إطار مكافحتها للتهديدات الهجينة.

180 يستند هذا التنظيم على استراتيجية وطنية للنفوذ التي ينبغي أن تندرج ضمن أعمال منفذة بناءً على نهج عالمي وعلى المدى البعيد من أجل إضفاء القيمة على التزامات فرنسا وأيضًا الاستجابة أو الرد بطريقة فعالة على المناورات أو الهجمات القائمة على معلومات مضللة تستهدف مصالحها. كما أنها تقوم بتعبئة دبلوماسيتها العامة، ولا سيّما في أفريقيا. ويتم تطبيق عملية اتصال استراتيجي من أجل إيصال رسائل منسجمة وذات مصداقية وفعالة للمنافسين والشركاء والحلفاء وأيضًا الرأي العام الوطني والدولي. ويمكن التنسيق مع الحلفاء في هذا المجال.

2. التصرف عمليًا

181 فيما يتعلق بمكافحة التلاعب بالمعلومات من قبل المنافسين الأجانب، يتعين على فرنسا أن تتروّد بخيارات واسعة للرد، وينبغي ألا تقتصر هذه الخيارات على المهمة الوظيفية العامة على غرار ما هو معمول به في المجال السيرياني. وتكافح فرنسا استخدام القانون والقواعد المعيارية كأداة استراتيجية (الحرب القانونية) من قِبَل منافسيها. كما أنها تدعم اعتماد أدوات أوروبية تساهم في مكافحة الاختصاص خارج الحدود الإقليمية. وتطور فرنسا أدوات للرد على الشركات العسكرية الخاصة والمجموعات المسلحة والملبشيات الذين يُستخدمون كوسطاء (أو وكلاء) من قِبَل قوى عظمى معادية بغرض إضفاء زخم كبير على أعمالها الاحتجاجية أو تنافسياتها، مع إنكار ذلك على نحو معقول. ويمكن استخدام نشر المعلومات والعقوبات الوطنية أو الأوروبية والملاحقات القضائية وحتى الأعمال العسكرية لاستهداف هذه المجموعات إذا كانت تنفذ أنشطة مضرّة بالمصالح الفرنسية أو إذا كانت مسؤولة عن المساس بحقوق الإنسان وجرائم الحرب.

3. تعزيز حماية البنى التحتية الحرجة

182 أمام التهديدات الهجينة، تُعدّ حماية البنى التحتية الحرجة بمثابة أولوية. ومن ضمن هذه البنى التحتية توجد البنى التحتية للاتصالات في أعماق البحار والفضاء التي تتطلب جهدًا خاصًا لتطوير وسائل الكشف والتمييز وأدواتٍ تسمح بتثبيط الأعمال الخبيثة وحتى تعطيل تنفيذها. وأخيرًا، ترغب فرنسا في التشجيع على ظهور جهات صناعية فرنسية فاعلة في مجال التكنولوجيا المتقدمة وأن تتبوأ هذه الجهات مكانة عالمية رائدة في مجال الكابلات البحرية الخاصة بالاتصالات والعمليات الفضائية.

حرية العمل والقدرة على تنفيذ عمليات عسكرية بما فيها الأعمال القتالية المحتمدة في جميع الحالات (بيئات ومجالات متعددة)

183 تعتمد حرية عمل القوات على القدرة على الاستباق والكشف وفهم نوايا خصوم فرنسا. وهي تُظهر الحزم الذي تتميز به القدرات الوطنية الهادفة إلى تثبيط أي عمل عدائي أو منع فرض أي أمر واقع، وحتى الدخول في مواجهة إذا لزم الأمر. كما أن هذه الحرية في العمل تتيح تقديم دعم قوي للقوى النووية.

184 يجب الحفاظ على حرية العمل هذه منذ مرحلة المنافسة وأن يكون نطاقها دائما أوسع لأن استراتيجيات منافسي فرنسا أو خصومها تمتد إلى عدد متزايد من المجالات والميادين (الفضاء الخارجي والسيبرانية والأعماق البحرية والحقول الإلكترونية ومغناطيسية والمعلومات).

185 ينبغي أن تحافظ فرنسا على قدراتها وأن تطورها أكثر فأكثر من أجل اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر ولم الشمل والتعبئة والتصرف عمليا وضمان الاستدامة وشغل المساحات المشتركة ومواجهة منافسين لا وازع لديهم، وذلك بناءً على مصالحها ومكانتها في الساحة الدولية وطموحاتها العالمية وأيضًا الوسائل المتوفرة لديها. ومن الضروري التمييز بين هذه القدرات على أساس المناطق الجغرافية والمساحات المشتركة المعنية.

1. اتخاذ القرارات وإصدار الأوامر

186 لفرنسا قدرات مستقلة ذاتيا فيما يتعلق بالتقييم والفهم الكامل قدر الإمكان من أجل دعم القرارات السياسية والعسكرية. وتتمتع الجيوش بقدرات قيادية مدربة وقابلة للنشر من أجل التخطيط للعمليات في بيئات ومجالات متعددة والإشراف عليها والتحكم بها على نحو مستقل وفي إطار أي تحالف تؤدي فيه فرنسا دور الدولة الإطارية على الصعيد العملي. ويقوم هيكل القيادة المعاد تنظيمه والدائم وسريع الاستجابة بالتحكم في العمليات الظرفية والعمليات اليومية التي تساهم في تأمين المصالح الاستراتيجية لفرنسا وأقاليمها القارية وما وراء البحار ومجالها الجوي والبحري وفضائها الجوي وإمدادات الطاقة الخاصة بها.

2. لم الشمل والمساهمة

187 في أفريقيا والشرق الأوسط والشرق الأدنى ومنطقة المحيط الهندي، بإمكان فرنسا تعبئة شركائها أو مرافقتهم من أجل التصدي لأية جهة معادية أو تثبيطها من خلال توفير القدرة القيادية والدعم للقوات. وهي تنفذ التزاماتها في المناطق المذكورة.

188 في منطقة المحيط الهادئ، تتمتع فرنسا - بالتنسيق مع شركائها- بوسائل لتثبيط جهة منافسة أو تعطيل نشاطها.

189 في أمريكا الوسطى والجنوبية والمنطقة القطبية الشمالية والقارة القطبية الجنوبية، تحتفظ فرنسا بحرية العمل وتقوم بتأمين تدفقاتها ومصالحها هناك.

190 تعمل الجيوش باستمرار على تطوير ميزة التبادل التشغيلي مع الحلفاء والشركاء والحفاظ عليها.

3. التصرف عمليا والاستدامة

191 تحمي الجيوش المواطنين الفرنسيين من المخاطر الموجودة في العالم، وتساهم في حمايتهم يوميا والحفاظ على المصالح الوطنية. كما أنها تكون دائما على أهبة الاستعداد فيما يتعلق بالردع وسلامة الأجواء والحماية البحرية، وهي تشارك في عدة مهام منفذة على التراب الوطني (تشمل القوات السيادية الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار) من أجل دعم القوات الأمنية الداخلية أو قوات الأمن المدني أو إكمال عملها.

192) يتم إعداد الجيوش لتنفيذ عمليات كبيرة وتكون دائما على أهبة الاستعداد للدخول في مواجهات قتالية محتدمة، ولا سيمًا في إطار الدفاع عن منطقة أوروبا والأطلسي. وتتمتع الجيوش بالقدرة على الانتشار حتى وإن كانت مهلة الإشعار المسبق قصيرة، ولديها القدرة على أن تكون أول من يتدخل سواء قبل أو بعد تلقي الدعم من البلدان الحليفة. كما أنها تتمتع بقدرات تتيح لها حماية نفسها والاستدامة ومواجهة مستويات عالية من الاستنزاف (التفوق الجوي والتاري). وبإمكانها أيضًا تقديم الدعم الضروري للبلدان الحليفة في مهلة زمنية قصيرة بعد أن يطلب منها ذلك.

193) تتمتع الجيوش بقدرات هجومية متنوعة للضرب في العمق عندما تكون الأولى في التدخل أو في إطار دعم عملية ضمن تحالف أو تنفيذ أعمال مضادة أو الإبلاغ الاستراتيجي. وبإمكان فرنسا أن تستهدف وتضرب (ديناميكا أو سيرانية) أهدافا ذات أهمية.

194) تملك الجيوش القدرة على تحقيق الأثر وتجميعه في إطار العمل ضمن شبكة منذ مرحلة المنافسة وبطريقة تغطي كامل نطاق النزاع، وذلك إلى جانب المشاركة العسكرية والمدينة والمساهمات من القطاع العام والخاص والمؤسسات والأفراد، سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد التحالف.

4. التواجد في المساحات المشتركة

195) تسجل فرنسا حضورا كاملاً ونشطًا للحفاظ على حرية العمل والدفاع عن مصالحها في المساحات المشتركة التي تشهد تنافسًا حادًا بين مختلف القوى وأشكالا متجددة من النزاعات.

196) أمام المنافسين الاستراتيجيين، اكتسبت الجيوش حرية التقييم والعمل في الفضاء السيبراني وحافظت عليها.

197) فيما يتعلق بالفضاء، تحافظ فرنسا على استقلاليتها الاستراتيجية الوطنية فيما يتعلق بتقييم الوضع واتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات. كما أنه بإمكانها الوصول إلى الفضاء من أجل الحفاظ على مصالحها في هذا الوسط، ولا سيمًا بفضل الدعم الذي تتلقاه من شركائها.

198) فيما يتعلق بالاستقلالية الذاتية، تتمتع فرنسا بقدرات تسمح لها بمراقبة الأعمال المنفذة في أعماق البحار والمحيطات وفهمها. وبفضل دعم الشركاء، يمكنها تثبيت أي عمل عدائي.

5. مواجهة المنافسين الذين لا وازع لديهم

199) تتمتع الجيوش بوسائل الوقاية والإبلاغ والإكراه لحمل المنافسين والخصوم على التخلي عن حساباتهم الاستراتيجية وكسب معركة التصورات.



قائمة المختصرات
وأسماء العمليات
والاختصارات



الوكالة الأوروبية للدفاع	AED
العملية البحرية للاتحاد الأوروبي لمراقبة مضيق هرمز	AGENOR
جيش التحرير الشعبي (القوات المسلحة الصينية)	APL
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني رابطة أمم جنوب شرق آسيا	ASEAN
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية - الشراكة العسكرية الثلاثية التي تضم أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية	AUKUS
القاعدة الصناعية والتكنولوجية للدفاع	BITD
القيادة والتحكم	C2
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني المجلة السنوية المنسقة الخاصة بشؤون الدفاع	CARD
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني فريق الاستجابة للحوادث السيبرانية	CSIRT
مجلس الأمن للأمم المتحدة	CSNU
التعاون المهيكلي الدائم	CSP
الإدارة العامة للتسلح	DGA
الإدارة العامة للأمن الخارجي	DGSE
الإدارة العامة للأمن الداخلي	DGSI
الدفاع التشغيلي عن الإقليم	DOT
إدارة الاستعلامات العسكرية	DRM
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني المبادرة الأوروبية للمراقبة البحرية لمضيق هرمز	EMASoH
الصندوق الأوروبي للدفاع	FED
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني التلاعب بالمعلومات والتدخلات الأجنبية	FIMI
معاهدة القوى النووية متوسطة المدى	FNI
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني مركز الابتكار الأوروبي في مجال الدفاع	HEDI
مسؤول سامي لشؤون الدفاع والأمن	HFDS
المبادرة الأوروبية للتدخل	IEI

متعدد البيئات والمجالات	M2MC
نووي وإشعاعي وبيولوجي وكيميائي	NRBC
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية	OIAC
منظمة حلف شمال الأطلسي "النيتو"	OTAN
الحزب الشيوعي الصيني	PCC
الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي	PFUE
النتاج الإجمالي المحلي	PIB
وضع التأهب الدائم لسلامة الأجواء	PPSA
وضع التأهب الدائم للحماية البحرية	PPSM
الحوار رباعي الأطراف في منطقة شرق المتوسط	QUAD MEDOR
الاستراتيجية الوطنية للقدرة على الصمود	SNR
الخدمة الوطنية العامة	SNU
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية	START
اسم مختصر باللغة الإنجليزية ويعني الاتصال الاستراتيجي	STRATCOM
معاهدة حظر الأسلحة النووية	TIAN
التراب الوطني	TN
معاهدة حظر انتشار السلاح النووي	TNP
الاتحاد الأوروبي	UE



**PREMIÈRE
MINISTRE**

*Liberté
Égalité
Fraternité*

Secrétariat général de la défense et
de la sécurité nationale

courrier.sgdsn@sgdsn.gouv.fr

boulevard de la Tour Maubourg, 75007 Paris ,51